النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
مارس/آذار – أبريل/نيسان 2014 المجلد 44 العدد 002

منظمة العفو الدولية

مَن الذي يتحكم بجسدك؟

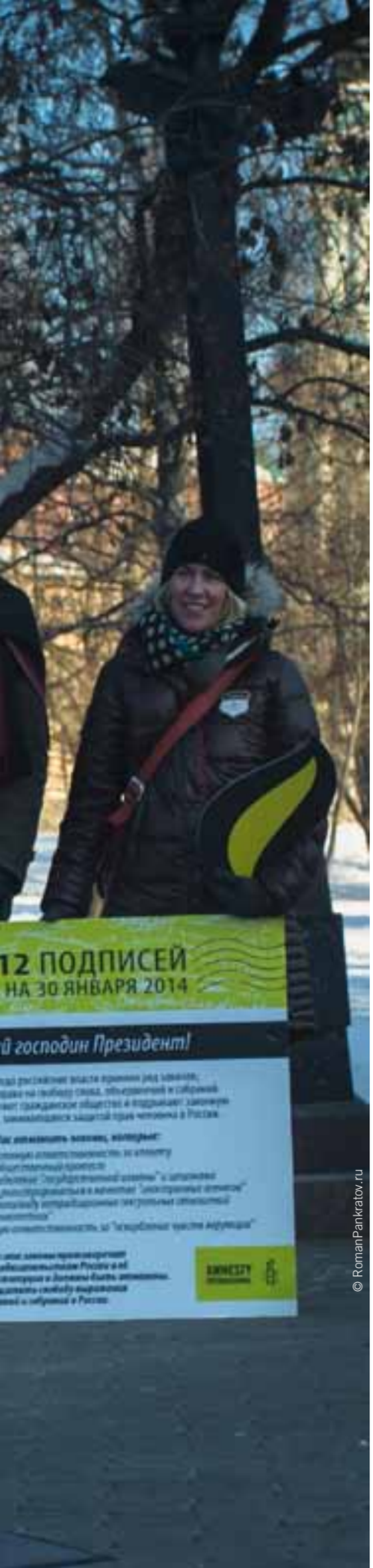

© RomanPankratov.ru

في هذا العدد

من النشرة الإخبارية

مَن الذي يتحكم بجسدك؟

حكومة بلدك تتحكم بحياتك الخاصة بصورة أكبر مما قد تتخيّل. إكتشفْ ما بوسعك أن تفعل حيال ذلك على **الصفحة 6**.

إزالة عبء غير ضروري

النساء والفتيات المحرومات من التحكم بأجسادهن وحياتهن في نيبال، أصبحن مستعدات للتغيير. إقرأ قصة كوبيلا على **الصفحة 8**.

مَن الذي يقرر؟

هذا هو السؤال الذي يطرحه هذا المقال المصوَّر المحفِّز للفكر من الأرجنتين، حيث تُعتبر أغلبية عمليات الإجهاض غير قانونية. **الصفحة 10**.

تغيير القلوب والعقول في الهند

عقوبة الإعدام في الهند شائعة، ولكن نشطاء منظمة العفو الدولية المحليين وجدوا طرقاً قوية لقلب اتجاه التيار. **الصفحة 14**.

نداء استغاثة إلى أوروبا:
لا تدَعوا الناس يموتون على أعتابكم

يتعين على حكومات بلدان الاتحاد الأوروبي حماية أرواح البشر قبل حماية حدودها. إنضمّ إلى حملتنا. معاً، يمكننا تغيير ذلك. **الصفحة 16**.

الأمل أقوى من الخوف

لاجئون يغرقون في البحر، بينما يفشل الاتحاد الأوروبي في الاستجابة لأسوأ الكوارث الإنسانية في زماننا، ألا وهي سوريا. **الصفحة 18**.

عالقون في مصيدة النظام:

أصبحت بلغاريا أحدث ساحة معركة للحصن الأوروبي. قصة فايز تُظهر كيف تعمد سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة واللجوء إلى ترهيب الأشخاص بدون حل أية مشكلة. **الصفحة 20**.

وفي هذا العدد أيضاً:

تكشُف أزمة حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى (**الصفحة 3**)؛ إلهام نشطاء منغوليا في المستقبل (**الصفحة 12**)؛ كيف تُطلق سراحك باستخدام دليل منظمة العفو الدولية (**الصفحة 13**)؛ أكتب رسالة.. غيّر حياة إنسان (**الصفحة 22**)؛ شكراً جزيلاً لكم على جعل حملة الكتابة من أجل الحقوق لعام 2013 الحملة الأكثر نجاحاً على الإطلاق لكتابة الرسائل! (**الصفحة 24**).

قصة الغلاف

لكِ الحق في العيش بدون التعرض للاغتصاب والعنف الجنسي: رسم على الجسد بريشة الفنانة اليابانية تشو سان، أبدعتْه خصيصاً وحصرياً لحملة منظمة العفو الدولية «جسدي .. حقوقي». إربحْ عملها الفني، واقرأ المزيد في **الصفحة 4**.

الحصول على النشرة الأخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/ 24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/ 54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 7413 20(0) 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2014 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org
© Amnesty International Ltd
رقم الوثيقة: NWS 21/002/2014
Arabic
المجلد 44، العدد 002
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup,
Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial Studio, Global Content Programme, Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Amnesty International (Artist: Hikaru Cho / Photo: Jim Marks)

الافتتاحية: طريقتان لتغيير العالم

إن الفرص الحقيقية لتغيير العالم لا تتكرر كثيراً، ثم فجأة تسنح فرصتان معاً.

ففي أبريل/نيسان سيعقد مسؤولون حكوميون اجتماعاً لمناقشة حياتنا الخاصة. إن قراراتهم عن بُعد يمكن أن تُترجم إلى واقع قاس، مثلما يُظهر المقالان حول النساء في نيبال والإجهاض في الأرجنتين (الصفحات 8-11). إن إخراج القصتين الشخصيتين من الأعماق إلى الفضاء العلني يعني البدء بمناقشات مهمة جديدة.

إنضمْ إلى حملة «جسدي .. حقوقي»: وستكون واحداً من بين ملايين الأشخاص الذين يضغطون من أجل إحداث تغييرات إيجابية في العالم بأسره (الصفحات 4-7).

أما الآن، فإن أمامنا فرصة نادرة لمساعدة المهاجرين واللاجئين الذين يخاطرون بكل شيء في سبيل الوصول إلى أوروبا. فالبشر يجب ألا يلقوا حتفهم في عرض البحر، أو يُزجَّ بهم خلف القضبان لسنوات، أو يتم ردُّهم على أعقابهم باستخدام العنف. ولذا فإن حملة «نداء استغاثة إلى أوروبا» تطلب من حكومات الاتحاد الأوروبي معاملة أولئك الأشخاص بإنصاف وكرامة (الصفحات 16-21). إن أصواتهم ليست مسموعة دائماً، ولكن لهم حقوقاً إنسانية مع ذلك. وسنقف معهم للتأكد من ألا تذهب هذه الحقيقة في طي النسيان أبداً.

اقرأ النشرة الإخبارية الدولية ومدونة النشرة الإخبارية الحية على الرابط: www.livewire.amnesty.org

راقصة الباليه أليكساندرا بورتيانيكوفا، مقيَّدة اليدين، تتحدى الطقس القارص في 30 يناير/كانون الثاني 2014. وبموازاة ذلك، سلَّم نشطاء منظمة العفو الدولية ما يربو على 330,000 توقيع من 112 بلداً موجَّهة إلى الرئيس فلاديمير بوتين. وخلال حملتنا العالمية التي سبقت موعد انعقاد الدورة الشتوية للألعاب الأولمبية في فبراير/شباط، قمنا بتنظيم احتجاج ضد قمع حرية الكلام والتعبير في روسيا.

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

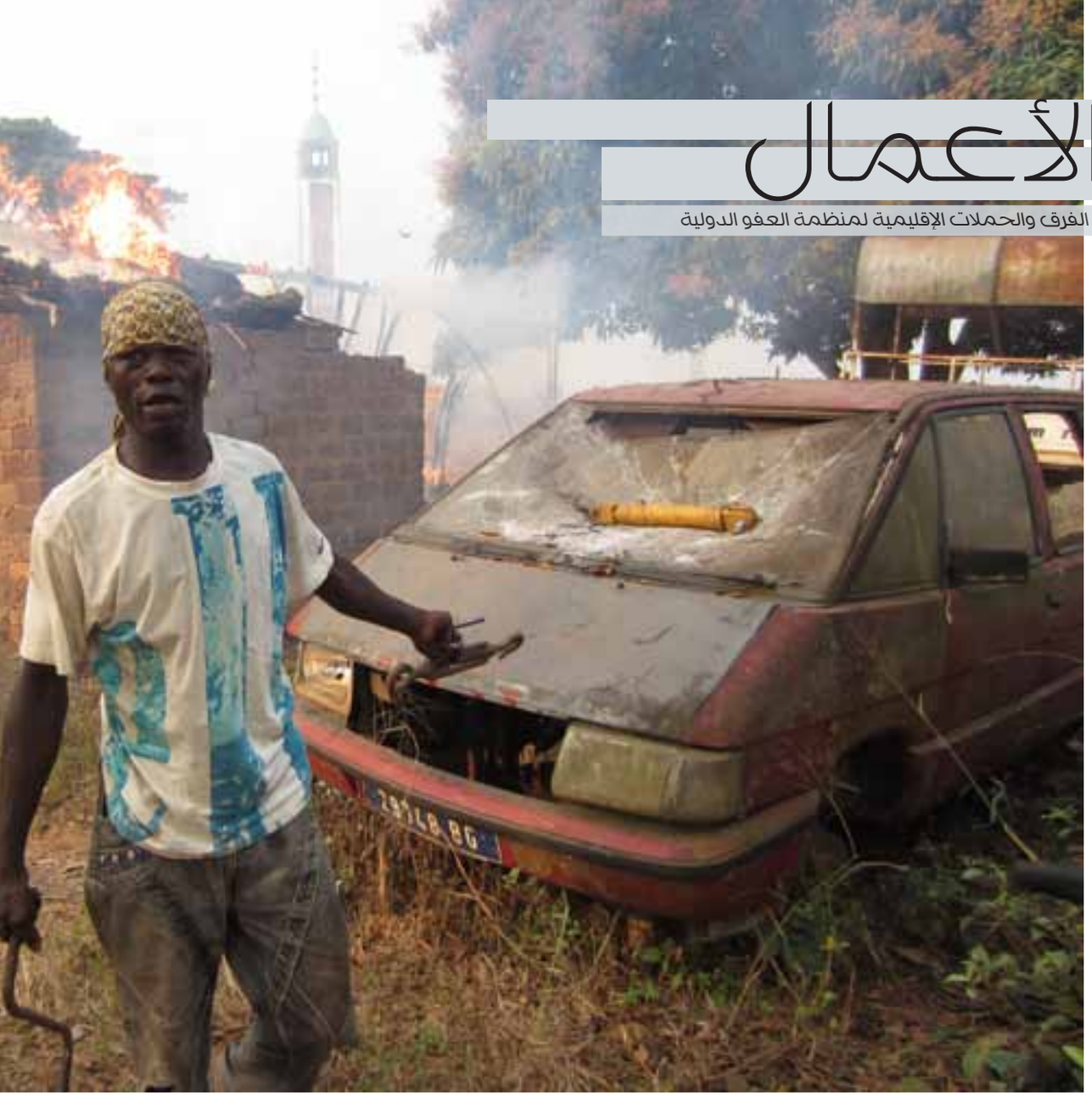

في ذكرى جان – كلاودي روجر مبيدي

لقد صُدم أناس كثيرون في هذا العالم عندما وردت أنباء عن وفاة سجين الرأي السابق جان-كلاودي روجر مبيدي، الذي تبنته منظمة العفو الدولية، والذي قضى نحبه في مسقط رأسه نغومو بالكاميرون في 10 يناير/كانون الثاني، وهو في الرابعة والثلاثين من العمر. وفي مارس/آذار 2011، قُبض على جان- كلاودي عقب إرساله رسالة نصية إلى رجل قال له فيها إنه واقع في حبه. وقد أُدين في وقت لاحق بتهمة ممارسة «الجنسية المثلية ومحاولة ممارسة الجنسية المثلية»، وحُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات، حيث عانى من سوء التغذية وتعرَّض للضرب بشكل منتظم. وسنتذكره كناشط شجاع ذي ابتسامة عريضة، «جريمته» الوحيدة هي التعبير عن حبه.

إقرأ في مدونتنا حول جان – كلاودي وتنامي تيار رُهاب المثلية. أنظر الرابط:
http://bit.ly/LivingForLove

الدفاع عن المدافعين

يحاجج مقال جديد مشترك بقلم دانا إنغلتون وجيمس سافيج من منظمة العفو الدولية، بأن المزيد من البحوث التعاونية يمكن أن يساعد على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. ويأتي نشره بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة عشرة لإعلان الأمم المتحدة للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويشير المقال، الذي يمكن تنـزيله مجاناً بلغات مختلفة إلى تفكير جديد ومقاربات جديدة حول قضايا من قبيل: تصورات المخاطر والأمن والحماية؛ الثقافة ونوع الجنس والتنوع؛ استخدام الآليات القانونية والإدارية للقمع؛ الاستراتيجيات والتكتيكات الضرورية لحماية الناس وحقوقهم؛ التكنولوجيا والأمن الرقمي.

إقرأ هنا: http://bit.ly/HRDefs

شكراً لكم على عودتكم!

عندما زار فريق منظمة العفو الدولية منطقة كوازولو – نتال الريفية في جنوب أفريقيا في العام الماضي، رأينا كيف تشكل الطرق غير الآمنة خطراً على حياة النساء الحوامل وأطفالهن المولودين حديثاً. وقد رجانا الناس هناك أن نعود في موسم الأمطار في يناير/كانون الثاني عندما تصبح الطرق غير سالكة. وقد فعلنا، واصطحبنا المصورة الحائزة على جوائز أناليت ستينكامب. وسنعرض الفيلم في جنوب أفريقيا في مايو/أيار، وعلى المستوى العالمي في أغسطس/آب، إلى جانب إصدار تقرير رئيسي. وسنوافيكم بمزيد من التفاصيل بهذا الشأن عما قريب.

أنظر صفحة فرع المنظمة في جنوب أفريقيا على فيس بوك: http://bit.ly/amnesty-southafrica

تكريم أمينة

لقد شكلت الخطوة التاريخية التي اتخذها المشرّعون المغربيون نوعاً من التكريم لذكرى أمينة الفيلالي قبل أسابيع فقط من حلول الذكرى السنوية الثانية لانتحارها المأساوي. وقد جاءت تلك الخطوة بعد شن حملة نضالية بلا كلل من أجل قضيتها. فقد كانت أمينة الفيلالي في السادسة عشرة من العمر فقط عندما قتلت نفسها في مارس/آذار 2012، بابتلاع سم الفئران في أعقاب إرغامها على الزواج من الشخص الذي قالت إنه اغتصبها. وقد أجازت المادة 475 من قانون العقوبات المغربي هذا الأمر، ولكن البرلمان المغربي صوَّت بالإجماع لصالح إلغائه في 23 يناير/كانون الثاني – وهو ما شكّل انتصاراً لدعاة حقوق المرأة في البلاد. بيد أن ثمة قوانين مشابهة لا تزال سارية المفعول في تونس والجزائر. ومن خلال حملة «جسدي ..

© Amnesty International/Rachel Banfield

© Amnesty International

نهب وحرق ممتلكات ومسجد للمسلمين في شمال عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى بانغوي، 23 يناير/كانون الثاني 2014. وفي مكان آخر كشف باحثو منظمة العفو الدولية أدلة على مقتل أكثر من 50 مسلماً في هجومين وقعا في أوقات متقاربة. وكانت أصغر القتلى سناً فتاة عمرها 18 شهراً، وأكبرهم سناً رجل في السبعين من العمر. وقالت جوان مارينر كبيرة مستشاري برنامج مواجهة الأزمات إن قوات حفظ السلام الدولية خذلت المجتمع المسلم. إقرأ العمود Upfront (إلى اليسار) وتقريرنا الأحدث بشأن الأزمة الراهنة على الرابط:
http://bit.ly/CAR-Killings

حقوقي»، سنمارس الضغط على حكومتي البلدين من أجل تغيير تلك القوانين خلال فترة 2014-2015.

لا لقانون مكافحة المثلية الأوغندي

شارك أعضاء منظمة العفو الدولية في سائر أنحاء العالم في يوم التحرك العالمي الذي دعا إليه ناشطون أوغنديون في فبراير/شباط. ومعاً، قمنا بالاحتجاج ضد قانون مكافحة المثلية الأوغندي الجديد الذي ينطوي على تمييز عميق. وقد وقّع ما يربو على 86,000 شخص على عريضتنا وقاموا بتحرك على وسائل التواصل الاجتماعي. ودعونا الرئيس يوري موسيفيني إلى استخدام حق الفيتو ضد القانون وإلى احترام التزامات أوغندا بحقوق الانسان. ويتضمن القانون الجديد فرض عقوبات قاسية على كل من يقيم علاقات جنسية مع شخص من الجنس نفسه أو «الترويج للجنسية المثلية». أنظر الرابط:

http://bit.ly/UgandaAHB

«كانت بطاقات التضامن مدهشة. وقد أجهشتُ بالبكاء عندما تلقيتُها. إن الرسائل الشخصية تمدُّنا كأفراد بالقوة التي تساعدنا على الاستمرار. وكان التوقيت رائعاً، فشكراً لكم من كل قلبي».

رسالة إلى مؤازري منظمة العفو الدولية من ناشط في أوغندا، بُعيد إقرار قانون مكافحة المثلية في ديسمبر/كانون الأول 2013.

ملالة تُلهم طلبة الكيوي

أبدعَ طلبة في نيوزيلندا هذه التحفة الفنية (إلى اليسار) أثناء عطلاتهم المدرسية. وكانت ملهمتهم هي المناضلة الباكستانية في مجال حقوق التعليم وسفيرة الضمير في منظمة العفو الدولية ملالة يوسف زاي. وقال المبدع الرئيسي لهذه الجدارية ناردوس تيلاهون: «إن الجدارية تعبر عن تمكين النساء الشابات وعن قدرتهن على القيادة وإحداث التغيير». وقد ارتبطت مسابقة الجدارية في مدرستها بحملة فرع منظمة العفو الدولية في نيوزيلندا، باستخدام فن الشارع لإبراز حقوق المرأة. ويحتفي فنانون آخرون من نيوزيلندا بحرية التعبير بتنظيم مزادات للفن المرسوم على علب الكبريت الصغيرة.

للاطلاع على المزيد حول: «اكتشاف، هذا هو الكبريت الذي يشعل الشمعة» أنظر الرابط:

www.amnesty.org.nz/strike

ملاحظات من الميدان

حماية الناس في خضمِّ أزمة حقوق الإنسان

© Karen Hatch Photography

كبيرة مستشاري برنامج مواجهة الأزمات في منظمة العفو الدولية جوان مارينر، تقدم لمحة عن عملها الأخير في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بينما كنا نتجه جنوباً في مركبة 4x4 مكتظة، محاولين الوصول إلى العاصمة بانغوي قبل حلول موعد حظر التجوال في الساعة السادسة مساءً، صادفنا قوات مليشيا بملابس القتال. كانوا ثلة رثة من المسلحين الذين يحملون أسلحة نارية متخلفة مصنوعة محلياً وبنادق صيد قديمة ومدىً ورماحاً وبلطات. إلا أن عددهم عوَّض عن ضعف عُدَّتهم. كما أن أسلحتهم غير المتطورة تظل مميتة.

إن جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي دولة غارقة في الفقر ومحكومة بشكل شيء، تواجه الآن أسوأ أزمة لحقوق الإنسان في تاريخها. وينتمي الرجال الذين صادفناهم إلى طرف من أطراف اللاعبين الرئيسيين - ميليشيا مسيحية إلى حد كبير معروفة باسم «مكافحة البلطات». وقد نشأت هذه الميليشيا ضد حكومة كان يهيمن عليها المسلمون وارتكبت انتهاكات فظيعة. بيد أن مليشيا «مكافحة البلطات» استهدفت المدنيين كذلك، أكثر مما فعلت قوات الحكومة الأفضل تسليحاً. ومنذ سقوط الحكومة في 10 يناير/كانون الثاني 2014، شنت هجوماً واسع النطاق على المجتمعات الإسلامية. وقد لاذ عدد لا يُحصى من المسلمين بالفرار.

بيد أن قوات الحكومة السابقة التي تُعرف باسم «سليكا» بهدوء، بل أخذت تجوب أنحاء البلاد، وتعيث فيها قتلاً ونهباً بصورة عشوائية.

وعندما ذهبتُ مع زميلتي دوناتيلا روفيرا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى للتحقيق في تلك الانتهاكات وتوثيقها، وجدنا أنفسنا في قلب أزمة متقلبة وسريعة التردي. باختصار كانت تحت سيطرة ما شاهدناه على الطريق إلى بانغوي.

لقد سيطرت مليشيا «مكافحة البلطات» على الطريق: فكان أفرادها يقيمون نقاط التفتيش ويوقفون المركبات، ولا يرون ما يدعو إلى إخفاء أهدافهم. كانت وجوههم مطلية بالأسود وأجسادهم مزيَّنة بالتمائم والطلاسم – وهي تعويذات يعتقد بعضهم أنها تقيهم من الرصاص. وكانوا قد هاجموا للتو قرية مسلمة في الجوار.

إن العمل بشأن الأزمات يمكن أن يكون مختلفاً تماماً عن التحقيق في أوضاع حقوق الإنسان بشكل منتظم. فبدلاً من إجراء البحوث أولاً، ومن ثم استخدامها كمنصة للعمل الدعوي والحملات، فإننا غالباً ما نقضي وقتاً طويلاً في بذل جهود شاقة من أجل الحصول على ردود وقائية فورية.

وفي هذه الحالة، ونظراً لأننا نعرف أن قوات «مكافحة البلطات» ستهاجم مرة أخرى، فقد حذَّرنا قوات حفظ السلام الدولية في البلاد ووسائل الإعلام. ومع استمرار الأزمة، سنظل على اتصال يومي مع القرى المعرضة للخطر، وسنبذل كل ما في وسعنا لتوثيق الأوضاع والتحذير من الأخطار الداهمة والمحافظة على سلامة الناس وأمانهم.

تابعْ جوان على تويتر: @jgmariner، واقرأ المزيد حول أزمة جمهورية أفريقيا الوسطى على مدونتنا: http://livewire.amnesty.org

راسلونا

إننا نرحب دائماً بآرائكم وتعليقاتكم وأفكاركم! أكتبوا إلينا على thewire@amnesty.org

جسدي حقوقي مستقبلي

العمل الفني الحصري للفنانة اليابانية تشو سان يطلق حملة «جسدي.. حقوقي»، وهي الحملة العالمية الجديدة لمنظمة العفو الدولية بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية. وتنطلق الحملة في 8 مارس/آذار الذي يصادف ذكرى اليوم العالمي للمرأة.

لنا جميعاً الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتنا وحياتنا الجنسية وما إذا كنا نريد أن ننجب أطفالاً – بدون خوف أو ضغط أو عنف أو تمييز. ومع ذلك، فإن حرية الأشخاص في اتخاذ هذه الخيارات تخضع لسيطرة الدولة والمهنيين الطبيين، وحتى العائلات، في سائر أنحاء العالم.

«جسدي ..حقوقي» هي حملتنا الرامية إلى وقف التحكم بحياتنا الجنسية والإنجابية وتجريمها. وعلى مدى السنتين القادمتين، سنعمل من أجل إحداث تغيير ملموس في حياة الناس في نيبال وبوركينا فاسو والسلفادور والجزائر والمغرب/الصحراء الغربية وتونس وأيرلندا – وتحدي وصمة العار الاجتماعية وكسر حاجز الصمت الذي غالباً ما يحيط بهذه القضايا.

ولإطلاق الحملة، فإننا نعمل مع الفنانة اليابانية الواعدة تشو سان، التي أبدعت لنا حصرياً مجموعة من الصور المثيرة لبدء نقاش على الانترنت حول حقنا جميعاً في اتخاذ القرارات بشأن أجسادنا وحياتنا.

شاركْ في النقاش، ويمكن أن تربح واحدة من النسخ الخمس من أعمالها الفنية المميزة بتوقيعها.

قلْ لنا ما تعنيه لك حملة «جسدي .. حقوقي» من خلال إبداع فنك الخاص. ارسم على ذراعك، والتقط صورة ذاتية للرسم، ارسم صورة على الخيش، ثم التقطْ صورة لها وحمّلها على الموقع: http://mb-mr.tumblr.com، أو انشر الصورة على مواقع انستاغرام أو فيس بوك أو تويتر مرفقةً بـ «هاش تاغ» # (#MyBodyMyRights)

وسننشر الصور المفضلة في صفحتنا على فيس بوك ونكشف عن أسماء الفائزين في وقت لاحق من مارس/آذار.

ولمعرفة كيف يمكن التأثير على القرارات السياسية التي ستؤثر على حياتك الجنسية والإنجابية، يرجى متابعة القراءة.

إلى اليسار: صور فن الرسم على الجسد للفنانة تشو سان توضح حقوقنا الجنسية والإنجابية؛ بعكس اتجاه عقارب الساعة من أعلى اليمين: لكِ الحق في اتخاذ القرارات المتعلقة بجسدك وصحتك؛ لك الحق في اختيار شريكك؛ لكِ الحق في المعرفة والتعلم بشأن جسدك وصحتك وعلاقاتك الجنسية.

شروط المسابقة: 1. منظّم هذه المسابقة هي الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، وعنوانها: Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK 2. الدخول لمرة واحدة لكل شخص؛ والجائزة غير قابلة للنقل؛ ولا يوجد بديل نقدي. 3. سيتم اختيار خمسة فائزين من قبل لجنة من محكّمي منظمة العفو الدولية على أساس تقييمهم للصور الأروع والأكثر ابتكاراً. 4. سيتم إشعار الفائز في غضون 28 يوماً من تاريخ اختياره. 5. قرار المحكمين نهائي، ولا يُسمح بالدخول في مراسلات. 6. شرط دخول المسابقة هو قبول قواعد المسابقة على أنها نهائية وموافقة المشاركين على الالتزام بالقواعد. 7. لا ضرورة للشراء. 8. ستُتاح أسماء الفائزين بناء على الطلب بواسطة العنوان البريدي: Amnesty International, International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, UK

© Amnesty International (Artist: Hikaru Cho / Photo: Jim Marks)

© Amnesty International (Artist: Hikaru Cho / Photo: Jim Marks)

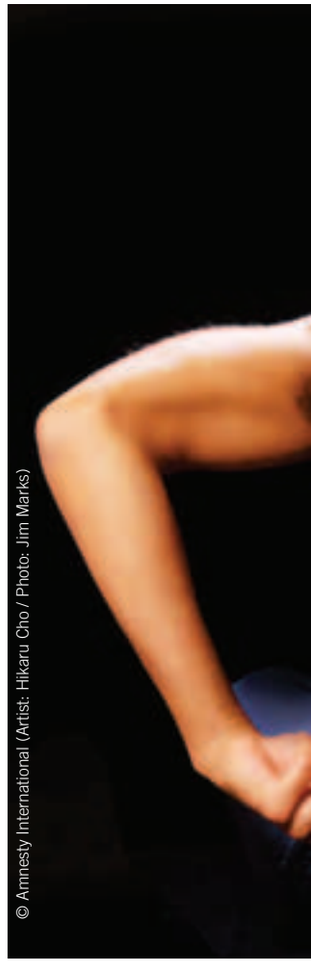
© Amnesty International (Artist: Hikaru Cho / Photo: Jim Marks)

مَن الذي يتحكم بجسدك؟

إن حكومة بلادك تتدخل في حياتك الخاصة أكثر مما تعتقد.

© REUTERS/Erik De Castro

في هذه اللحظات، يجتمع أشخاص لا نعرفهم ويناقشون كل شيء، من حق الشباب في التربية الجنسية وحق المرأة في اتخاذ الخيارات المتعلقة بجسدها بحرية، إلى شرعية العلاقات الجنسية المثلية.

وأمامنا فرصة نادرة للتأثير على قراراتهم.

© UN Photo

لماذا أهتمُّ بهذا الاجتماع؟

لأن اجتماع الأمم التحدة هذا يتعلق بحقوقك الإنسانية وبجسدك ومستقبلك. وبانخراطك في هذا العمل يمكنك المساعدة على وقف تراجع الحقوق الجنسية والإنجابية – وهو ما يحدث حالياً في شتى أنحاء العالم (أنظر المربع إلى اليمين). وإن من الصعب تجاهل الأصوات العديدة المطالبة بالتغيير.

ما هو هذا الاجتماع؟

يُدعى هذا الاجتماع المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ويُعقد في الأمم المتحدة في أبريل/نيسان. أما الاسم المختصر له فهو ICPD+20 (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20) لأنه سيقوم بمراجعة وثيقة تاريخية وافقت عليها 179 حكومة قبل 20 عاماً.

ما أهمية هذا الاتفاق؟

إنه مجرد كلمات مكتوبة على ورقة، ولكنها كلمات مهمة: إذ أنها تتمتع بالقوة التي تحدد الأولويات في السياسات المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية وبرامج التمويل في المستقبل. ويستخدم النشطاء وجماعات حقوق المرأة هذه الكلمات كأدوات للتأثير على الحكومات والدفع باتجاه التقدم إلى الأمام.

ما هي حقوقي الجنسية والإنجابية بالضبط؟

لك الحق في:

- اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتك
- طلب المعلومات المتعلقة بالخدمات الصحية والحصول عليها
- اتخاذ القرار بشأن توقيت إنجاب الأطفال
- اختيار الزواج من عدمه
- الحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية
- العيش بدون التعرض للعنف الجنسي.

إلى أعلى: مندوبون في المؤتمر الدولي للأمم المتحدة للسكان والتنمية الذي عُقد في القاهرة، بمصر، يلتقون للمرة الأولى في سبتمبر/أيلول 1994. وسيُعقد الاجتماع التالي في أبريل/نيسان، بعد مرور 20 عاماً. وسيكون للقرارات التي ستتُخذ تأثير مباشر علينا جميعاً، بمن فينا هؤلاء النساء (إلى اليمين) اللائي أحضرن أطفالهن إلى مركز صحي محلي في مانيلا بالفلبين لإجراء فحوص طبية لهم.

وقد أعادت الاتفاقية الأولى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية التأكيد على هذه الحقوق المنصوص عليها أصلاً في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، ووضعت المعايير المتعلقة بكيفية تنفيذها.

هل يبدو كل شيء إيجابياً؟

نعم، إذ أن مراجعة الاتفاقية التي استغرقت سنتين في الفترة ما قبل أبريل/نيسان قد شهدت بعض النجاح المبهر. فقد أصدر آلاف الناشطين الشباب، من 180 بلداً، إعلان الشباب في المنتدى الذي عُقد في بالي في عام 2012. ويؤكد الإعلان مجدداً على الحقوق الجنسية والإنجابية، ويقدم للحكومات توصيات واضحة بشأن كيفية إدماج هذه الحقوق كعناصر في سياساتها التنموية. وقالت إحدى المشاركات في منتدى الشباب صابرينا فريدمان من الأرجنتين: «لقد رأينا وشعرنا بأننا لسنا وحدنا، وإن خوض معركة كبرى، مع مثل هؤلاء الحلفاء الرائعين، يُعتبر أحد أفضل الحوافز التي يمكن أن ينشدها نشطاء حقوق الإنسان العاديون».

لماذا تعتبر منظمة العفو الدولية هذا الأمر ملحاً وعاجلاً والحالة هذه؟

لأن المضي قُدماً في هذا السبيل لا يحظى بموافقة جميع الدول. ومنذ الاتفاقية الأولى للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ما انفكت بعض الحكومات وجماعات المصالح تعارض بثبات حق الشباب في التوعية بالجنس والعلاقات وحق المرأة في اتخاذ خيارات حرة بشأن جسدها ومشروعية العلاقات المثلية.

إن حقوقنا الجنسية والإنجابية تتراجع على المستوى العالمي (أنظر المربع إلى اليسار). فعلى سبيل المثال، رفض البرلمان الأوروبي، إثر حملة مضلّلة شنتها جماعات محافظة، التوصل إلى موقف مشترك قوي بشأن الحقوق الجنسية والإنجابية في ديسمبر/كانون الأول الماضي. وبدلاً من ذلك، اعتمد قراراً نصَّ على ترك مثل هذه السياسات لتقدير كل دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على حدة. وكان يمكن أن يسهم اتخاذ موقف تقدمي مشترك في خلق مستقبل أفضل لملايين الشباب في سائر أنحاء العالم. ونود أن نغتنم هذه الفرصة كي نقلب الاتجاهات السلبية كهذه، وندعم الحقوق الإنسانية الأساسية لملايين الأشخاص في العالم بأسره.

ما هي الخطوة التالية؟

إن المرحلة التالية في مراجعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + 20 تتمثل في عقد جلسة الأمم المتحدة في أبريل/نيسان. وسترسم القرارات التي تُتخذ في هذه الجلسة السياسات والبرامج المستقبلية لحكوماتكم. كما أنها ستؤثر على الأهداف الدولية الجديدة للتنمية، التي يتم الاتفاق عليها في السنتين القادمتين. وفي سائر أنحاء العالم، ثمة أُناس يدعون إلى توفير التربية الجنسية والخدمات الصحية والموارد اللازمة لها إلى عدد أكبر من الناس، وخاصة الشباب. وسيكون ذلك أكثر ترجيحاً إذا التزمت الحكومات بالمحافظة على المعايير وتحسينها في المحادثات التي ستجري في أبريل/نيسان.

الحقوق التي يجري التراجع عنها

- في **نيجيريا**، سُنَّ قانون قمعي جديد – وهو «قانون (حظر) الزواج من الجنس نفسه» – تم بموجبه القبض على العديد من الأشخاص لمجرد كونهم مثليين.
- في **الهند**، أبطلت المحكمة الفدرالية العليا في الهند حكماً أصدرته إحدى المحاكم العليا يقضي باعتبار قرار تجريم العلاقات الجنسية المثلية غير دستوري.
- طرح وزير العدل **الإسباني** مؤخراً مشروع قانون جديد من شأنه أن يضع قيوداً صارمة على حق النساء والفتيات في الإجهاض.
- حاولت بلدان أخرى – من بينها **ليتوانيا ومقدونيا وتركيا والولايات المتحدة** – تقييد الحق في الإجهاض في العام الماضي.

بادر إلى التحرك >>>

ثمة زهاء 1.8 مليار شاب في العالم معرضون لخطر تجاهل حقوقهم الجنسية والإنجابية. أُطلب من زعماء العالم حماية هذه الحقوق الآن ومن أجل الجيل القادم. وقّع على عريضتنا، واطّلع على المزيد من المعلومات حول حملة «جسدي .. حقوقي» على الرابط:

www.amnesty.org/mybodymyrights

#MyBodyMyRights

إزالة عبء غير ضروري

© Bikas Rauniar/DFID

إن النساء والفتيات في نيبال، المحرومات من التحكم بأجسادهن وصحتهن وحياتهن، أصبحن جاهزات للتغيير.

كانت كوبيلا في الرابعة والعشرين من العمر، وكانت قد أنجبت طفلها الرابع للتو عندما ازدادت حياتها القاسية تردياً.

وقالت كوبيلا لمندوبي منظمة العفو الدولية عندما قابلوها في أبريل/نيسان 2013: «بعد مرور اثني عشر يوماً على الولادة، كنت أقطع الحطب بفأس عندما طلب مني زوجي أن أحضر له الماء، فحدثت بيننا مشادة، وضربني بقسوة. ولا أدري ما إذا كان هبوط الرحم قد حدث عندما كنت أقطع الحطب أم بعد تعرُّضي للضرب. بعد ذلك بدأت أشعر بآلام في الظهر والبطن، ولم يعد بوسعي الوقوف بشكل مستقيم أو الجلوس أو العمل. وعندما أعطس يخرج رحمي».

تعاني كوبيلا من مشكلة هبوط الرحم، وهي حالة مؤلمة من الوهن، تضعف فيها عضلات الحوض ويبدأ الرحم بالهبوط إلى المهبل. وقد أصبحت الآن في الثلاثين من العمر، ولكنها ما زالت تنوء تحت عبء الأعمال الشاقة – فهي تتولى الاعتناء بأطفالها الأربعة، والعمل في حقل عائلتها، ورعي الماشية، والقيام بكافة الأعمال المنـزلية – على الرغم من الآلام المستمرة التي تكابدها. وكانت تقوم بتلك الأعمال أثناء أوقات الحمل، حيث تحمل أثقالاً من الحطب والعشب وروث البقر.

وليس لكوبيلا سيطرة تُذكر على جسدها أو صحتها. ففي عائلتها هي آخر من يأكل – بعد أطفالها وزوجها – وعندما تُصاب بمرض، يقرر زوجها ما إذا كان بإمكانها مراجعة طبيب أم لا. وقالت كوبيلا أيضاً إنها لا تستطيع التحكم بحياتها الجنسية، وإن زوجها يرغمها على مضاجعته عندما لا تريد ذلك.

قصة شائعة

إن حمل الأشياء الثقيلة أثناء فترة الحمل أو بعده مباشرة، وإنجاب الأطفال في سن مبكرة للغاية، وإنجاب عدة أطفال في أوقات متتالية بشكل سريع، والإنجاب بدون مساعدة عاملة صحية مدربة، تعتبر جميعاً من الأسباب الشائعة لمشكلة هبوط الرحم.

كما أن قصة كوبيلا شائعة في نيبال. فقد قالت العديد من النساء لمنظمة العفو الدولية إنهن لا يستطعن التحكم بقراراتهن المتعلقة بأجسادهن. وقالت بعض النساء اللائي يعانين من مشكلة هبوط الرحم إنهن تعرَّضن لانتهاكات أكثر. وتشعر العديد من النساء بالحرج من إخبار أحد عن مشكلتهن، أو يعتقدن أن هذه المشكلة تحدث لجميع النساء اللائي ينجبن أطفالاً، ولذا فإنهن يعشن معها سنوات قبل أن يطلبن المساعدة.

ويعتبر التمييز المتفشي الذي تواجهه العديد من النساء والفتيات في نيبال بسبب نوع الجنس من الأسباب الجذرية لتلك المعاناة. ويؤثر التمييز على كل شيء – ابتداء من إنجاب الأطفال حتى مراجعة الطبيب – وتغذّيه الفكرة القائلة بأن قيمة النساء والفتيات أقل من قيمة الرجال والأولاد.

إزالة العبء

هبوط الرحم قضية من قضايا حقوق الإنسان. وعلى عاتق الحكومة تقع مسؤولية قانونية حيال وضع حد للتمييز على أساس نوع الجنس، وضمان تمكين النساء والفتيات في نيبال من اتخاذ خياراتهن بشأن أجسادهن وحياتهن.

وهذا يعني أن تتمكن النساء والفتيات من اتخاذ قراراتهن بشأن الجنس والزواج ومنع الحمل والرعاية الصحية بدون تدخل من الوالدين أو الأزواج أو الأصهار. ويعني تمكين النساء من تحديد فترة الراحة التي تود أن تأخذها أثناء الحمل وبعده، وما إذا كانت ستحمل أشياء ثقيلة أم لا. ويعني إزالة وصمة العار الاجتماعية المرتبطة بهذه الحالة، كي يصبح بإمكان النساء أن يتحدثن عنها مع الآخرين بدون خوف من احتمال التعرض للإذلال. كما تعني أن يتفهم الرجال والأولاد حقوقهن وأن يدعموها.

كما أن حقوق النساء والفتيات في العيش بدون التعرض للتمييز وفي التحكم بحياتهن الجنسية واتخاذ القرارات المتبصّرة المتعلقة بالصحة الإنجابية بدون إكراه تحظى بحماية العديد من المعاهدات الدولية التي انضمَّت لها نيبال، مثلما تحظى بحماية الدستور النيبالي المؤقت.

كثيراً ما تضطر النساء في نيبال إلى حمل أشياء ثقيلة - يصل وزنها أحياناً إلى 50 كيلوغراماً- أثناء الحمل وبعده مباشرة، مما يزيد من خطر إصابتهن بهبوط الرحم.

وحتى الآن ركّزت الحكومة النيبالية بشكل رئيسي على الحل الجراحي لمشكلة هبوط الرحم – بدلاً من منع حدوثها من خلال التصدي للتمييز. وفي هذا الصدد فإن منظمة العفو الدولية تدعم الحركة النسائية النيبالية التي تكافح من أجل التغيير. وبمساعدتكم يمكننا إقناع زعماء نيبال بأن مشكلة هبوط الرحم قضية ملحّة من قضايا حقوق الإنسان، ومطالبتهم بالعمل من أجل القضاء على التمييز على أساس نوع الجنس، الذي يكمن خلف هذه المشكلة الأليمة.

انضم إلى حملتنا وساعدْ على إزالة هذا العبء غير الضروري.

بادر إلى التحرك >>>

وقّع على عريضتنا عبر: www.amnesty.org/unnecessaryburden

ونشير إلى أن نيبال هي الأولى من بين الدول الخمس التي نركز عليها كجزء من حملتنا «جسدي .. حقوقي».

للاطلاع على المزيد، أنظر الرابط:

www.amnesty.org/mybodymyrights

مَن الذي يقرر؟

هذا هو السؤال الملحّ الذي طرحتْه غوادالوب غوميز فيردي من الأرجنتين. وقد أقامت، إلى جانب زميلتيْها المصورتيْن ليا ميوريس وليزا فرانز، معرضاً إبداعياً حول الإجهاض بدعم من منظمة العفو الدولية.

تقول غوادالوب: «ثمة ألف سبب وسبب لقيام النساء بالإجهاض، وهي أسباب ودوافع لا يجوز لأحد أن يصدر عليها أحكاماً».

وتسأل غوادالوب: «لكن مَن الذي يقرر لنا خياراتنا؟»، وتجيب على سؤالها: «الآخرون». إن ذلك صحيح بالتأكيد في الأرجنتين، حيث يعتبر الإجهاض غير قانوني في معظم الحالات.

وفيما يلي مجموعة مختارة من الصور المأخوذة من معرض شحذ الفكر الذي أقامه الفرع الأرجنتيني للمنظمة بعنوان: 11 أسبوعاً و 23 ساعة و 59 دقيقة (اللحظة الأخيرة التي يُسمح فيها لمعظم النساء بإجهاض الحمل) في أغسطس/آب 2013 في العاصمة بوينوس آيريس. وكما تُظهر الحالات الواردة هنا، فقد اختارت النساء إجراء عمليات إجهاض في الخفاء، أو بسرّية، بدلاً من أن تقرر لهن الدولة ذلك. إن الصور تُظهرهن كما هنَّ – أي كبشر أحرار في ممارسة حقهم في اتخاذ الخيارات الحرة فيما يتعلق بأجسادهم وحياتهم ومستقبلهم.

للاطلاع على المزيد >>>

أُنظر الرابط: http://bit.ly/argbooklet

وشاهد فيلماً حول المعرض على الرابط:

http://bit.ly/argfilm

غيسيلا ونيكولاس: قالت غيسيلا: «عرفتُ أنني حامل مرة أخرى بعد يوم واحد من بلوغ ابنتي العاشرة من العمر. إن تمكّني من الإجهاض في المنزل باستخدام الحبوب جعلني أشعر بأنني المالكة المطلقة لجسدي – وهو شعور بالحرية شبيه تماماً بما شعرتُ به عندما قررتُ أن أصبح أماً».

قالت مابل بلوشي: «أنا امرأة من جيل شهد ثلاث خصائص: إساءة المعاملة الجنسية، والإجهاض، والعنف الأسري». فقد أجرت مابل ثلاث عمليات إجهاض سرية في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن المنصرم. وتقضي نحو 80 امرأة في كل عام في الأرجنتين نحبهن نتيجةً لعمليات الإجهاض السرية. وتدخل نحو 60,000 امرأة أخرى المستشفيات بسبب المضاعفات المرتبطة بالعمليات.

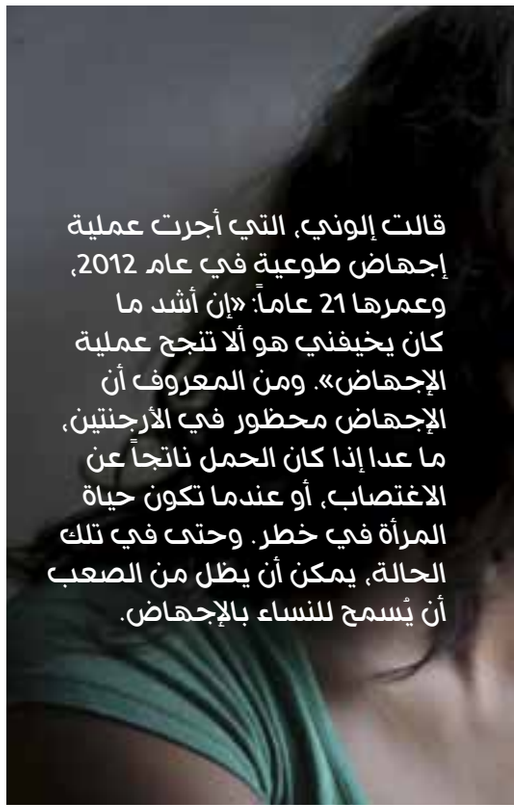

قالت إلوني، التي أجرت عملية إجهاض طوعية في عام 2012، وعمرها 21 عاماً: «إن أشد ما كان يخيفني هو ألا تنجح عملية الإجهاض». ومن المعروف أن الإجهاض محظور في الأرجنتين، ما عدا إذا كان الحمل ناتجاً عن الاغتصاب، أو عندما تكون حياة المرأة في خطر. وحتى في تلك الحالة، يمكن أن يظل من الصعب أن يُسمح للنساء بالإجهاض.

قالت عضوات في المنظمة النسوية «لاريفولتا»: «إن كل عملية إجهاض مختلفة عن الأخرى، لأن لكل امرأة من هؤلاء النساء حياتها وتجربتها الشخصية. ولذا فإن من الصعب للغاية تقليص معاناة عملية الإجهاض، التي تُعتبر معقدة بشكل هائل. ونحن نحاول تمكين النساء من ذلك».

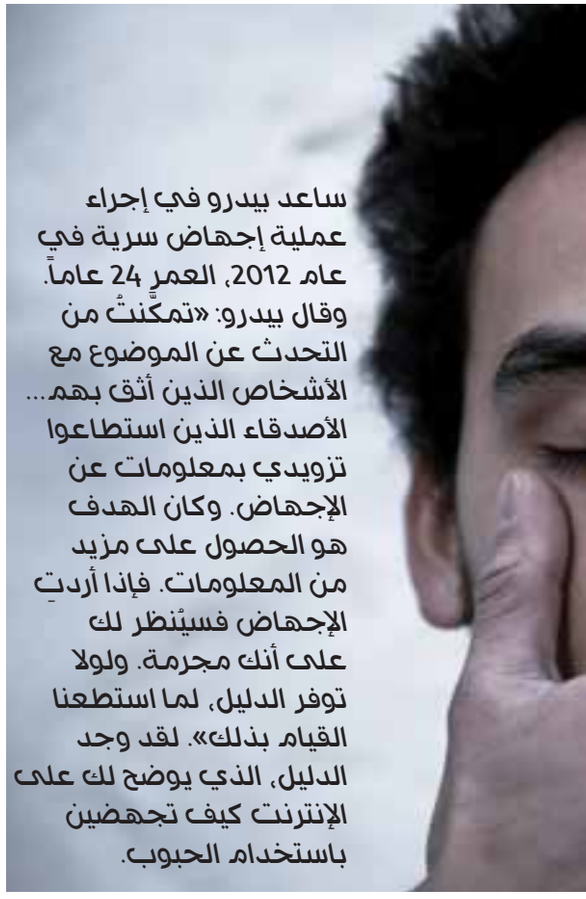

ساعد بيدرو في إجراء عملية إجهاض سرية في عام 2012، العمر 24 عاماً. وقال بيدرو: «تمكّنتُ من التحدث عن الموضوع مع الأشخاص الذين أثق بهم... الأصدقاء الذين استطاعوا تزويدي بمعلومات عن الإجهاض. وكان الهدف هو الحصول على مزيد من المعلومات. فإذا أردتِ الإجهاض فسيُنظر لك على أنك مجرمة. ولولا توفر الدليل، لما استطعنا القيام بذلك». لقد وجد الدليل، الذي يوضح لك على الإنترنت كيف تجهضين باستخدام الحبوب.

جميع الصور © Guadalupe Gómez Verdi, Lisa Franz and Léa Meurice

«لقد علّمني كيف أرفع صوتي»

© Amnesty International

أسلوب تعلم غير عادي يلهم نشطاء حقوق الإنسان في المستقبل.

إن مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان في منظمة العفو الدولية ليس أسلوب تعلم عادياً، حيث يقوم المعلم بتعليم الدروس بينما يستمع الأطفال له بهدوء. وبدلاً من تدريس حقوق الإنسان، فإن هذه المدارس تمكّن الطلبة والهيئة التدريسية من أن يعيشوا ويتنفسوا حقوق الإنسان في الحياة المدرسية اليومية.

في الوقت الراهن يقوم زهاء84,000 طالب و 5,000 حول العالم بتحويل مدارسهم إلى مجتمعات يستطيع فيها كل شخص فهم حقوق الإنسان وتقدير قيمتها وحمايتها.

ومعاً يخلقون أماكن دينامية وحيوية للتعلم والنمو: فقد قال تيم، وهو طالب سابق في مدرسة ثانوية في منغوليا: «في البداية، لم أكن أعرف شيئاً عن حقوق الإنسان أو منظمة العفو الدولية.

«لكن مع هذا المشروع، أصبح الطلاب في صفي منخرطين جداً في قضايا حقوق الإنسان في العالم ومهتمين بها. فقد غيَّر هذا المشروع طريقة تفكيري ونظرتي إلى الأمور، وأوضح لي كيف أرفع صوتي ضد انتهاكات حقوق الإنسان».

وقالت أويغارب، وهي طالبة في مدرسة منغولية أخرى: «أظن أننا بوجه عام أصبحنا أكثر سعادة وودّاً» مع بعضنا بعضاً. فقد اعتاد الطلبة على ممارسة الكثير من التنمُّر، ولم يُعر المعلمون اهتماماً كبيراً بالأمر. أما الآن فإن معلمينا مهتمون بمصلحة الطلاب ورفاههم.

وأضافت أويغارب تقول: «من المهم حقاً للطلبة أن يقيموا صلات بمعلميهم. فكل واحد منا ينبغي أن يعتمد على أشخاص بالغين، ولا يستطيع الجميع أن يفعلوا ذلك خارج نطاق المدرسة».

ويُطبَّق البرنامج حالياً في ثلاث مدارس منغولية، وسيتسع نطاقه ليشمل ثماني مدارس في عام 2014. أما على الصعيد العالمي، فقد شمل 92 مدرسة في 20 بلداً في غضون خمس سنوات فقط. وربما يعود الفضل في نجاحه إلى بساطته وقدرته على التكيف مع الظروف المحلية المختلفة.

ونظراً لأن كل مدرسة مختلفة عن غيرها، فإن كل مدرسة ينبغي أن تضع خطة عمل صديقة لحقوق الإنسان، بحيث تكون مصمَّمة كي تلائم احتياجاتها وأهدافها المحددة. ويمكن لطاقم منظمة العفو الدولية أن يقدموا الدعم والإرشاد في مجال إدماج حقوق الإنسان في كافة مناحي الحياة المدرسية على الوجه الأفضل.

واستناداً إلى القيم الأساسية للمساواة والكرامة والاحترام وعدم التمييز وعدم الإقصاء والمشاركة، فإن

> «أصبح الطلاب في صفي منخرطين جداً في قضايا حقوق الإنسان في العالم ومهتمين بها».

المدارس تهدف إلى تحسين مستوى الحياة المدرسية في أربعة مجالات، وهي: كيف تُدار المدرسة؛ كيف يتفاعل الأشخاص مع بعضهم بعضا؛ كيف يتم خلق فرص للتعلم بشأن حقوق الإنسان؛ كيف يتم تحويل المدرسة، بشكل مادي ملموس، إلى مكان صديق لحقوق الإنسان.

وقد نجح البرنامج في تمكين الشباب من تطوير مهاراتهم القيادية. كما انضمَّ العديد منهم إلى حملات منظمة العفو الدولية، ومنها فعالية كتابة الرسائل العالمية «أُكتبْ من أجل الحقوق» في ديسمبر/كانون الأول.

ويمكن أن يساعد هذا المشروع على إلهام المعلمين كذلك؛ فقد قالت غانتيغما، وهي معلمة للغة الإنجليزية في منغوليا: «لقد تغيرت منهجيتي التعليمية كلياً. فقد اعتدتُ على التركيز على القواعد والتمارين الموجودة في كتاب المنهاج الدراسي فقط. أما الآن فإنني أحاول ربط القضايا الاجتماعية بالصفوف التي أدرّسها، وأركز أكثر على تجارب الحياة في طريقة تعليمي».

© Amnesty International

فوق: طلبة يحتفلون بمشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان في مدرسة إردينيت بيان- أوندر، منغوليا.
أعلاه: تصميم يدوي لشعار مشروع المدارس الصديقة لحقوق الإنسان، أنجزه طلبة في منغوليا.

للاطلاع على المزيد >>>

أنظر الرابط: http://bit.ly/rightsfriendly

قـــوة الإصـــرار

قام السجين السياسي ألبين كورتي بتمثيل نفسه أمام المحكمة الخاصة للأمم المتحدة في كوسوفو، مستخدماً «دليل المحاكمات العادلة»، ثم أُطلق سراحه.

© Lëvizja VETËVENDOSJE!

لقد استخدم نشطاء ومحامون وقضاة ومراقبون في المحاكمات والأمم المتحدة نفسها «دليل المحاكمات العادلة» الذي وضعته منظمة العفو الدولية للدفاع عن حقوق الإنسان في سائر أنحاء العالم. كما استخدم هذا الدليل سجناء سياسيون، من بينهم ألبين كورتي من كوسوفو، لتمثيل أنفسهم في المحاكم.

ألبين كورتي هو زعيم «الحركة من أجل تقرير المصير». وقد قُبض عليه أثناء احتجاج سلمي في عام 2007، وحوكم من قبل السلطات المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو (يونميك). وقد روى لنا قصته:

«قامت «الحركة من أجل تقرير المصير» باحتجاج سلمي ضد ما سُمي بـ«خطة أهتيساري» من أجل مستقبل كوسوفو في عام 2007. ونعتقد أن الخطة ستكون مدمرة وستخلق المزيد من البؤس الاجتماعي».

«بدأت شرطة «يونميك» بإطلاق الرصاص المطاطي علينا. وقد أُصيب بعض الأشخاص في وجوههم. ولقي اثنان من المحتجين حتفهما وجُرح أكثر من 80 شخصاً آخرين. وقد تعرضتُ مع نشطاء آخرين، للضرب والركل والرش برذاذ الفلفل، وضُربت إحدى النساء فأُغمي عليها. وبلغ مجموع الذين قُبض عليهم وسُجنوا 16 شخصاً.

«وقد استُهدفتُ بصفتي قائداً للحركة، وقضيتُ خمسة أشهر في السجن، بالإضافة إلى خمسة أشهر أخرى قيد الإقامة الجبرية. وقد تم استجوابي مرة واحدة فقط ولمدة 30 دقيقة. فقد كان عزلي أكثر أولوية من التحقيق معي بالنسبة لهم. ولم تكن ظروف اعتقالي جيدة، فقد صُنفتُ كسجين من «الفئة أ»، واحتجزتُ مع أشخاص يقضون أحكاماً بالسجن لمدد تتراوح بين 25 و 30 سنة.

«وعندما بدأتْ محاكمتي، أعطاني أحد الأصدقاء «دليل المحاكمات العادلة لمنظمة العفو الدولية»، فقرأته بأكمله، وبدأت أرى نفسي، ليس كناشط سياسي يعاني من ظلم النظام فحسب، وإنما كإنسان له حقوق وحريات. وقد زوَّدني الدليل بالمعدات اللازمة لخوض الكفاح.

«لقد شابَ محاكمتي العديد من المخالفات، ومنها أن جميع محامي الدفاع الذين يمثلونني كانوا معيَّنين من قبل «يونميك». وهكذا كانت «يونميك» هي التي تقاضيني وتحكم عليَّ وتدافع عني في الوقت نفسه. ولذا فإنني لم أقبل محامي الدفاع المعيَّن، وانتهيت بتمثيل نفسي.

«نظِّموا أنفسكم، تحركوا، ولا تستهينوا بالقوة الكامنة في الإصرار والمثابرة».

«وجعلني «دليل المحاكمات العادلة» على علم بكثرة الحالات الشبيهة بحالتي في شتى أنحاء العالم، وتعلمتُ دروساً عديدة مهمة. كما أصبحت على دراية بقوانين وآليات حقوق الإنسان التي حرمتُ منها. وعلَّمني الدليل كيف أُعدُّ نفسي بصورة أفضل لاستجواب شهود الادعاء ومتابعة جلسات المحكمة.

«وفي النهاية استقال سبعة محامين مختلفين من مهمة الدفاع عني عندما لاحظوا أن المحاكمة كانت صورية. إن عصيانهم المدني هو الذي حررني.

«وفي 2011 اختارتني المنظمة الإعلامية المعروفة باسم «توب ميديا» شخصية العام. وفي العام نفسه فازت حركة «يونميك» بأربعة عشر مقعداً في انتخابات برلمان كوسوفو، الأمر الذي يُظهر مدى نجاح حركتنا.

«إن اعتقالي ومحاكمتي جعلاني أفهم النظام الدولي في كوسوفو على نحو أفضل، وساعداني على النضال بفاعلية أشد. وللنشطاء الآخرين أقول: نظِّموا أنفسكم، تحركوا، ولا تستهينوا بالقوة الكامنة في الإصرار والمثابرة».

في الأعلى: ألبين كورتي يتحدث في مؤتمر في عام 2013. وهو سجين سياسي سابق، مثَّل نفسه باستخدام «دليل المحاكمات العادلة» لمنظمة العفو الدولية، ثم أُطلق سراحه.

للاطلاع على المزيد >>>

نحيطكم علماً بأن الطبعة المحدثة الجديدة من دليل المحاكمات العادلة، الذي صدرت طبعته الأولى في عام 1998، ستصدر في أبريل/نيسان. يمكن قراءة المزيد وتنزيل نسخة مجانية منه بواسطة الرابط: www.amnesty.org/fairtrials

تغيير القلوب والعق

© Amnesty International/Kadambari Gladding 2013

© Amnesty International/Kadambari Gladding 2013

يؤيد الرأي العام الهندي عقوبة الإعدام على نحو متزايد. ويوضح صانع الأفلام المستقل كدامباري غلادنغ، الذي يناضل مع فرع منظمة العفو الدولية في الهند، كيف بدأوا بتغيير القلوب والعقول.

«القتل بالقتل لا يمكن أن يقيم العدل». هذا ما قاله لي ماتي وهو يهبط إلى ردهة المدرسة التي كان قد التحق بها مع صديقه سيمون قبل نحو أربعة عقود. ولا يزال ماتي يعيش في القرية نفسها، بينما حُكم على سيمون بالإعدام منذ حوالي 10 سنوات. ماتي شخص هادئ، ولكن هناك أموراً – من قبيل عقوبة الإعدام – تُحرّكه للخوض في أحاديث قيّمة مطوَّلة.

لقد خاض مارثلي في منطقة شمراجنغار أكثر من معركة بشعة ضد عقوبة الإعدام. ففي عام 2002، حُكم بالإعدام على أربعة رجال من هذه المنطقة الواقعة في ولاية كرناتاكا بجنوب الهند، وهم سيمون وبيلافندران ومدايه وغنانا براغاسام.

وكان الرجال الأربعة قد أُدينوا وحُكم عليهم بالسجن المؤبد في عام 2001 بسبب ضلوعهم في انفجار لغم أرضي في عام 1993، أسفر عن مقتل 22 شخصاً، بينهم أفراد شرطة كانوا في طريقهم للقبض على مهرب خشب الصندل الشهير فيرابان. وعلى نحو غير معتاد، قررت المحكمة العليا في عام 2004 رفع الحكم الصادر بحقه من السجن المؤبد إلى الإعدام. وقد أمضى الرجال الأربعة في السجن 20 سنة، عشر منها تحت طائلة الإعدام. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ما انفكّ ماتي يناضل إلى جانب الكنائس المحلية لحث الحكومة الهندية على عدم تنفيذ حكم الإعدام بحق سيمون والرجال الثلاثة الآخرين.

أقرب إلى الديار

في أواخر عام 2013، قمتُ بزيارة قرية ماتي لالتقاط صور فيديو لحملة مناهضة عقوبة الإعدام التي يقوم بها الفرع الهندي لمنظمة العفو الدولية. ولا يزال الرجال الأربعة في السجن منذ سنوات عدة، ولكنهم أصبحوا جزءاً لا يمَّحي من المجتمع هنا؛ إذ أن أحكامهم جعلت عقوبة الإعدام أقرب إلى الديار.

«عندما يُشنق إنسان، فإنه ربما يفارق الحياة في خلال خمس دقائق، بيد أن عائلته تظل تشعر بألم وفاته إلى الأبد».

وما برح الفرع الهندي يشن حملة ضد عقوبة الاعدام منذ سنوات. إن السباحة ضد التيار المؤيد للعقوبة من قبل بعض الأوساط في أعقاب وقوع حوادث عنف ضد النساء حظيت بتغطية واسعة النطاق، تمثل تحدياً كبيراً. ومع ذلك فإن 65,000 شخص أيّدوا دعوتنا إلى وضع حد لعقوبة الإعدام في عام 2013، وإن التأييد الواضح لإلغاء عقوبة الاعدام على الأرض، لم يسبق أن تكرّس على هذا النحو.

ـول في الهند

© Amnesty International/Kadambari Gladding 2013

من اليمين إلى اليسار: موظفو منظمة العفو الدولية في الهند يتحدثون إلى عائلة غنانابراغسام، وهو أحد الرجال الأربعة الذين حُكم عليهم بالاعدام في عام 2002 في كرناتاكا بجنوب الهند. وقد تم تخفيف أحكامهم جميعاً إلى السجن المؤبد في 21 يناير/كانون الثاني 2014.

ماتي في مزرعة شقيقة سيمون في قرية مارثلي، كرناتاكا. وشأنه شأن غنانابراغسام، فقد تم تخفيف حكم الإعدام الذي صدر بحق سيمون في عام 2002 إلى السجن المؤبد في يناير/كانون الثاني 2014.

جيا ماري، شقيقة سيمون الصغرى، تمسك صورة للعائلة التُقطت قبل 30 عاماً، وذلك أثناء قيام الفرع الهندي بتصوير فيلم فيديو.

وبعد ذهابي من فرع النيوزيلندي إلى الفرع الهندي لمنظمة العفو الدولية، أدركت منذ البدء أن هذه الحملة ستكون مثيرة للجدل. إن لقائي بنشطاء يشاطرونني شغفي ومعتقداتي يشكل عاملاً ملهماً لي في كل يوم. ولكن ما لم نتفاعل مع الإنسان الذي يقف خلف حملات حقوق الإنسان، فإننا لن نفهم الحقيقة تماماً. إذ أن الاستماع البسيط إلى قصة من قصص انتهاكات حقوق الإنسان من مصدرها المباشر أمر ينطوي على قوة تدفعك إلى التحرك.

قمنا بتصوير بعض الأفلام القصيرة حول ثلاث عائلات في شمراجنغار، حيث أجرينا مقابلات مع شقيقات وأمهات وأطفال الرجال المحكوم عليهم بالإعدام. ثمة دائماً احترام وتعاطف مع مشاعر وحقوق عائلات ضحايا الجريمة. ولكنك عندما تستمع إلى عائلات السجناء، فإن الطبيعة العبثية لعقوبة الإعدام تصبح واضحة فوراً. فقد قال أرولداس، نجل غنانابراغسام: «يجب ألا يُحكم أحد بالإعدام. فوالدي مسجون منذ قرابة 21 سنة، وهذا بحد ذاته أشبه بالموت».

وقالت سلفاماري، زوجة غنانابراغسام: «لأننا فقراء، لم نستطع دفع المال اللازم للحصول على مساعدة قانونية ممتازة. ولكن الحياة بالنسبة للفقراء هي نفسها بالنسبة للأغنياء، وإن إزهاق تلك الحياة أمر يتسم بالقسوة الأليمة».

حكم المحكمة العليا

في صبيحة يوم 21 يناير/كانون الثاني 2014، كنا جميعاً ننتظر في مكاتب المنظمة في الهند ولندن لسماع حكم المحكمة العليا بشأن الأحكام التي صدرت بحق 15 سجيناً، من بينهم الرجال الأربعة في مارثلي. ومع استئناف الحكومة الهندية لعمليات الإعدام في عام 2012 – بعد مرور ثماني سنوات على تعليقها من الناحية الفعلية – فقد بدا المشهد قائماً.

ولكن في ذلك الوقت، ثم تخفيف الأحكام الصادرة بحق سيمون وبيلافندران ومدايه وغنانا براغاسام جميعاً إلى السجن المؤبد.

وفي ذلك الحكم التاريخي والبالغ الأهمية، أعادت لنا المحكمة العليا في الهند ثقتنا بالقضاء الهندي. كما أحيا ذلك الحكم الأمل في أن الهند تتقدم ببطء نحو إلغاء عقوبة الإعدام إلغاء تاماً.

ومع أن تخفيف الأحكام شكّل خطوة إيجابية، فإن كفاحنا لا يقف عند هذا الحد. إذ أن العديد من الأشخاص مازالوا تحت طائلة الإعدام في الهند. وإلى أن يؤدي الزخم الناجم عن الحكم الأخير إلى إعلان وقف تنفيذ عمليات الإعدام، وإلى أن يتم إلغاء عقوبة الإعدام في الهند، فإن حملتنا ستستمر.

بادر إلى التحرك >>>

«أحكام الاعدام وعمليات الإعدام، 2013»، تقرير لمنظمة العفو الدولية حول عقوبة الاعدام يُنشر في أواخر مارس/آذار. أُنظر: www.amnesty.org/death-penalty

شاهد الأفلام على الرابطين: http://bit.ly/dpfilmindia، و http://bit.ly/dpfilmindia2

وقّع على عريضتنا ضد عقوبة الإعدام على الرابط: http://bit.ly/stopdpcarib

نداء استغاثة إلى أوروبا

لا تدَعوا الناس يموتون على أعتابكم

© REUTERS/Gianni Mania

لطالما كانت أوروبا مهوى أحلام المسافرين منذ قرون كأرض للفرص وملاذ آمن في زمن الحرب. وقد خلقت طرق الناس المختلفة المؤدية إلى أوروبا نسيجاً غنياً من الثقافات واللغات وقارَّة مدهشة التنوع.

بيد أن عبور حدود أوروبا يصبح حلماً مستحيلاً على نحو متزايد. فمع تعمُّق الأزمة الاقتصادية العالمية تحولت أوروبا، بشكل هادئ لكن أكيد، إلى حصن حصين. فأخذت الحكومات بتشييد الأسوار – سواء الحقيقية أو غير المرئية – بغية إبعاد الجميع، الذين يحدوهم الأمل والذين يعصف بهم اليأس المطبق على حد سواء.

واليوم، لم يُترك للمهاجرين واللاجئين طرق آمنة وقانونية تُذكر لدخول «الحِصن الأوروبي».

غير أن ذلك لا يمنع الناس من القدوم. فالبشر مستعدون لفعل أي شيء للفرار من أتون الحرب والانعتاق من ربقة الفقر. وسيظلون يفتشون عن أماكن هادئة للعيش فيها بسلام.

إن معظم المهاجرين واللاجئين في العالم لا يقتربون من أوروبا. فعلى سبيل المثال، لا يزال أكثر من 90% من مجموع اللاجئين السوريين، البالغ عددهم زهاء 2.5 مليون لاجئ، يعيشون في المنطقة نفسها. وفي نهاية عام 2013، قدَّم أقل من 80,000 شخص طلبات لجوء إلى أوروبا. وتستضيف كينيا أكبر مخيم للاجئين في العالم، وهو «دداب»، الذي يضم ما يربو على مليون إنسان.

أما الذين يتمكنون من الوصول إلى الحدود الأوروبية، فإنهم يتعرضون لانتهاكات مرعبة لحقوق الإنسان.

ويتعرض هؤلاء للضرب والسرقة وردِّهم على أعقابهم وتركهم في عرض البحر. ويُحرم العديد منهم من فرصة توضيح ظروفه أو طلب اللجوء. بل إن بعضهم يقضي غرقاً بينما تتجادل الدول حول الجهة المسؤولة عن إنقاذ حياتهم.

وغالباً ما يتم اعتقال الذين يصلون إلى التراب الأوروبي، حيث يُحتجز بعضهم في أوضاع مزرية للغاية إلى حد لا يمكن تخيُّله في بلد أوروبي. وفي هذه الأثناء تنفق حكومات الاتحاد الأوروبي مبالغ متزايدة من المال على حفظ أمن حدودها (أنظر الصفحة 20).

إننا نعتقد أن مقاربة «الحصن الأوروبي» لموضوع الهجرة واللاجئين خاطئة وغير إنسانية ولا تحلُّ أية مشكلة – فهي تتلاعب بالناس وكأنهم بيادق على لوحة الشطرنج. وبدلاً من ذلك، ينبغي أن توفر حكومات الاتحاد الأوروبي الحماية للأشخاص على حدودها، وذلك بمعاملة المهاجرين واللاجئين معاملة منصفة وكريمة.

ويمكنها القيام بذلك من خلال زيادة عمليات البحث والإنقاذ لوقف إزهاق الأرواح في عرض البحر. كما ينبغي أن توفر طرقاً آمنة وقانونية للاجئين إلى الاتحاد الأوروبي. كما يجب ألا تفوِّض مهمة مراقبة الهجرة إلى بلدان ذات سجلات سيئة في مجال حقوق الإنسان.

إن الترحيب بالغرباء عبر القرون ساعد على جعل أوروبا قارة عظيمة، ويجب ألا يكابد الناس أو يموتوا من أجل الوصول إلى هناك.

عمال الإغاثة يقفون بالقرب من جثث المهاجرين الغرقى، صقلية، إيطاليا، سبتمبر/أيلول 2013.

هذه الخريطة ليست شاملة، والهدف منها توضيح المقالات على الصفحات التالية.

طرق جديدة وخطرة إلى الحصن الأوروبي

الحدود اليونانية – التركية

10.5 كيلومتر
طول السور الحدودي الجديد الذي يصدّ الأشخاص إلى الشمال أو إلى الجنوب.

2,000
جندي من حرس الحدود الجدد نُشروا منذ عام 2012.

الحدود بين شمال أفريقيا والاتحاد الأوروبي

ما لا يقل عن
2,600 شخص لقوا حتفهم
أثناء عبور البحر المتوسط إلى أوروبا منذ عام 2011.

(المصدر: المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.)

الحدود اليونانية – التركية

65.71% ↓
نسبة انخفاض الهجرة.

96.90% ↓
نسبة انخفاض عدد المهاجرين واللاجئين الذين تم توقيفهم على اليابسة.

254.09% ↑
نسبة الزيادة في عدد المهاجرين الذين تم توقيفهم في عرض البحر.

(الفترة: نوفمبر/تشرين الثاني 2012 – نوفمبر 2013.
المصدر: الموقع الرسمي للشرطة اليونانية.)

إيطاليا
لامبيدوسا
مالطا
من مصر
تونس
ليبيا
اليونان
تركيا
سوريا
الجزائر
مصر
ليبيا

اِقرأ المزيد >>>
ساعدنا على رسم مستقبل الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي: إنضم إلى حملة نداء الاستغاثة إلى أوروبا (الصفحة 19).

الأمل أقوى من الخوف

يغرق اللاجئون في مياه البحر الأبيض المتوسط، في الوقت الذي لا تردُّ حكومات الاتحاد الأوروبي على أسوأ كارثة إنسانية في عصرنا، أي الأزمة السورية.

بقلم شارلوت فيليبس، مسؤولة الحملات الخاصة بحقوق اللاجئين والمهاجرين.

تؤوي البلدان المجاورة لسوريا ما يزيد على 90% من اللاجئين السوريين، البالغ عددهم 2.4 مليون شخص، بتكاليف مالية باهضة. ولكن هناك العديد من السوريين الذين لم يعودوا يشعرون بأن بإمكانهم البقاء في المنطقة، فقد أُرهقوا بسبب وجودهم المطحون في خيام مهلهلة، وتعرُّضهم للتمييز وعدم تمكُّنهم من إيجاد عمل. وقد أدركوا أن النزاع لن ينتهي قريباً، وأنهم فقدوا كل شيء.

إن الناس يريدون الاستقرار: يريدون مدرسة لأطفالهم، ووظيفة لهم ومنزلاً يستطيعون العيش فيه بسلام.

منارات الأمل

يعتقد العديد من الناس أن بلدان الاتحاد الأوروبي سيقدمون لهم المساعدة. فالسويد، مثلاً، عرضت مؤخراً إقامة دائمة للسوريين – إذا استطاعوا الوصول إليها. وقد حوَّل هذا العرض أوروبا إلى منارة أمل. والأمل أقوى من الخوف بالنسبة للعديد من الناس.

في الأشهر العشرة الأولى من عام 2013، ورد أن ما يربو على 10,000 لاجئ سوري – بينهم العديد من العائلات – وصلوا إلى إيطاليا على متن القوارب، ومعظمهم من مصر وليبيا.

وفي بحر تسعة أيام في أكتوبر/تشرين الأول 2013، ورد أن ما لا يقل عن 395 شخصاً من اللاجئين والمهاجرين – وربما يزيد عددهم على 650 شخصاً – لقوا حتفهم عندما غرقت ثلاثة قوارب كانت تقلُّهم في البحر الأبيض المتوسط. وقد تحدث أشخاص عن بقائهم في الماء لساعات عدة.

إن عدداً قليلاً من الأشخاص الذين يذهبون على متن القوارب لديهم أوهام، فقد قالوا لنا: «لم نتوقع أن نبقى على قيد الحياة». ولكن لا يوجد طريق آخر آمن للوصول إلى أوروبا. فالطريق الآخر الوحيد يمر عبر تركيا إلى اليونان أو بلغاريا، حيث تقوم شرطة الحدود بدفع الأشخاص إلى الخلف أو باحتجازهم في ظروف رهيبة (أنظر قصة فايز على الصفحة 20، والخريطة على الصحفة 17).

نهاية الطريق

يدفع الأشخاص مبالغ كبيرة من لمال إلى المهربين – غالباً ما يزيد المبلغ على 1,000 دولار أمريكي- لعبور البحر المتوسط. ويسافرون لعدة أيام بالقليل من الماء والطعام، وغالباً بدون توفر سترات نجاة. ويكون الحظ حليفهم إذا استطاعوا الدخول من خلال فتحة صغيرة في جدار الحصن الأوروبي.

وحال وصول خفر السواحل يتم اقتياد أولئك الأشخاص إلى جنوب إيطاليا لأخذ بصمات أصابعهم قبل أن يسمحوا لهم بالمغادرة.

وقال العديد من الرجال الذين قابلناهم في إيطاليا إنهم يخضعون لضغوط هائلة من جانب أفراد عائلاتهم – الذين مازالوا تحت الحصار في أماكن كمدينة حمص – لحملهم على تقديم طلبات لجوء والحصول على صفة لاجئين وتقديم طلبات جمع شمل الأسرة. ولذا فإن معظمهم يتجهون شمالاً صوب البلدان التي يعتقدون أنها ستعاملهم معاملة حسنة.

إن مدينة ميلانو مركز للقطارات المتجهة إلى شمال أوروبا. وفي أكتوبر/تشرين الأول كان 150- 200 شخص ينامون في محطة القطارات الرئيسية. وسرعان ما فتحت البلدية ومنظمات غير حكومية محلية مركزيْن للاجئين وقدمت لهم ثلاث وجبات ساخنة يومياً وأسرَّة وأماكن للراحة. وقالوا لنا إن بعضهم أصيب بصدمة نفسية إلى حد أن رؤية شخص يكنس الشارع أو يرتدي ملابس تبدو رسمية من بعيد كانت تصيبهم بالذعر.

بعضهم أصيب بصدمة نفسية إلى حد أن رؤية شخص يكنس الشارع أو يرتدي ملابس تبدو رسمية من بعيد كانت تصيبهم بالذعر.

ولكن هذا المكان هو نهاية المشوار بالنسبة لبعضهم. فغالباً ما تقبض عليهم الشرطة وهم في الطريق إلى شمال أوروبا، وتعيدهم إلى إيطاليا. ويخسر العديد منهم كل ما بحوزتهم من نقود في هذه العملية، حيث تذهب للمهربين.

عار أوروبا

إنه لأمر معيب ألا يجد الأشخاص الذين فقدوا منازلهم ووسائل عيشهم ووظائفهم وأفراد عائلاتهم، طرقاً آمنة وقانونية للوصول إلى أوروبا. وإن الوفيات في عرض البحر ما هي إلا نتيجة لعدم إتاحة أية خيارات أخرى لأولئك الناس.

ينبغي حماية البشر قبل الحدود!

لا يبدو أن السياسيين الأوروبيين يشعرون بأنهم يتعرضون لكثير من الضغط لحملهم على تحسين سجلهم في مجال الهجرة واللجوء.

نريد أن نغيِّر ذلك.

يتيح عام 2014 فرصة هائلة لتحسين سياسات اللجوء والهجرة للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الوقت يعكف عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على مناقشة مستقبل الهجرة واللجوء في سائر بلدان أوروبا حتى عام 2019. وستتقرر استراتيجيتها المشتركة في يونيو/حزيران.

وتحت شعار «نداء استغاثة إلى أوروبا» تقوم منظمة العفو الدولية بحملة تهدف إلى وضع حد للأزمة الصامتة للمهاجرين واللاجئين الذين يخاطرون بكل شيء – حتى بحياتهم – في سبيل الوصول إلى بر الأمان في أوروبا. إننا نجري بحوثنا ونستمع إلى قصص أشخاص في المناطق الحدودية النائية ومخيمات اللاجئين ومراكز الاعتقال.

وفي 20 مارس/آذار، سنصنع شاطئاً أمام مقر انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل ببلجيكا. إذ أننا نريد أن نذكّر الحكومات أن البحر الأبيض المتوسط ليس مجرد مكان لقضاء العطلة فيه، بل إن شواطئه الرملية تشكل مسارح للمعاناة والموت كذلك. وسنطلق فعاليات مشابهة في سائر بلدان الاتحاد الأوروبي، نستهدف فيها حكومات تلك البلدان.

بادر إلى التحرك >>>

يرجى إرسال نداء استغاثة إلى النخبة السياسية في أوروبا للانضمام إلى الحملة. معاً نستطيع أن نغتنم هذه الفرصة الثمينة من أجل إنقاذ الأرواح ورسم مستقبل أوروبا.

للاطلاع على المزيد من المعلومات، انضم إلينا على فيسبوك: http://bit.ly/WhenYouDontExist، وعلى تويتر: @dontexisteurope

© UNHCR/S. Baldwin

وقد تبرَّع بعض البلدان الأوروبية بمبالغ كبيرة من المال للنداء الإنساني للأمم المتحدة، ولكن المال وحده لا يكفي. بل إن إعادة التوطين هي أحد الحلول الثلاثة المستدامة التي تطرحها الأمم المتحدة للاجئين الأشد ضعفاً في العالم. ولكن أوروبا فشلت بشكل مُخجل في هذه القضية كذلك. ولم توافق بلدان الاتحاد الأوروبي إلا على إعادة توطين 0.54% من اللاجئين السوريين. كما أن العديد من بلدان الاتحاد لم توفر أية أماكن لإعادة التوطين على الإطلاق.

ولهذا السبب ينبغي أن ندعو الزعماء الأوروبيين، بصوت موحد وعالٍ، إلى مساعدة اللاجئين عن طريق إعادة توطينهم. هذا هو الحل الذي ينقذ حياتهم، وهو العمل الإنساني الذي ينبغي القيام به.

إلى الأعلى: محمود، لاجئ من سوريا في ملجأ تحت الأرض، حيث يعيش مع عائلته في القبيبة، لبنان، سبتمبر/أيلول 2013. وهو يتقاسم غرفة صغيرة، مساحتها 2.5 متر × 3.5 متر، مع والديه وثمانية أشقاء.

سوريا: الحسابات الدقيقة

6.5 مليون: عدد النازحين داخلياً في سوريا.

4.1 مليون: عدد اللاجئين السوريين الذين سيحتاجون إلى مساعدات بحلول نهاية عام 2014.

أكثر من 90%: نسبة اللاجئين السوريين الذين تستضيفهم لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر.

1.5 مليون: عدد اللاجئين السوريين المتوقع في لبنان بحلول نهاية عام 2014).

30,000 شخص: هدف الأمم المتحدة المنشود لتوطين اللاجئين السوريين الأكثر ضعفاً بحلول نهاية عام 2014.

10,000: عدد الأماكن المقدمة إلى اللاجئين من قبل ألمانيا.

17: بلدان الاتحاد الأوروبي التي لم تتعهد على الإطلاق بتوفير أية عمليات توطين أو السماح بالدخول لأسباب إنسانية من سوريا.

0.6%: نسبة اللاجئين الذين عرض الاتحاد الأوروبي ككل توطينهم.

(المصدر: الأمم المتحدة)

عالقان في مصيدة النظام

أمضى فايز السنوات العشر الأخيرة باحثاً عن حياة جديدة داخل «الحصن الأوروبي». وتُظهر قصته كيف أن معركة الاتحاد الأوروبي لإبقاء المهاجرين خارج الأسوار إنما تتحول إلى حدود جديدة بدون إيجاد حل للمشكلة.

بقلم جورجوس كوزموبولوس، مسؤول الحملات الخاصة بالاتحاد الأوروبي في منظمة العفو الدولية.

ذات صباح شتائي مشمس قمتُ بزيارة مركز شرطة الحدود في إفهوفو، وهي قرية صغيرة قريبة من الحدود البلغارية مع تركيا. كان المركز عبارة عن قاعة ألعاب رياضية قذرة ومكتظة بالمهاجرين واللاجئين القادمين حديثاً بانتظار فحص وثائقهم.

وقد ازداد عدد الأشخاص الذين وصلوا إلى هنا بشكل كبير في عام 2013. وعندما لجأت اليونان إلى تشديد عمليات حفظ الأمن على الحدود مع تركيا، اندفع الأشخاص الذين يريدون العبور نحو الشمال (أنظر الخريطة على الصفحة 17). وقد جاء معظمهم من بلدان تمزقها الحروب كسوريا وأفغانستان.

لفتني شاب يقف بمفرده في ساحة صغيرة مكتظة. ومن الغريب أنه كان يحمل كتاباً باللغة اليونانية، لغتي الأم، وفور إلقاء التحية عليه طلبتُ من مترجمي الذهاب لأن فايز (هذا ليس اسمه الحقيقي)، وهو أفغاني مولود في إيران ويبلغ من العمر 33 عاماً، يتحدث اللغة اليونانية بطلاقة.

الطفولة المفقودة

جلسنا معاً. أشعلَ فايز سيجارة وبدأ يحدثني عن حياته، فقال: «لم يكن لدينا (نحن الأفغان) شيء في إيران. إذ أننا نُعامَل كأشخاص من الدرجة الثانية. لا أستطيع تذكر طفولتي – فقد اضطررتُ للعمل في تلك السن. لقد فقدتُ طفولتي».

وأخيراً فرَّ فايز من إيران في عام 2004، وتوجَّه في رحلته الطويلة والشاقة إلى اليونان، ولكنه علقَ في نظام اللجوء غير الفعال وغير العادل كما أسماه. وبعد مرور نحو ثماني سنوات، لم يتلقَّ بعد قراراً نهائياً بشأن طلبه.

كانت حياته معلَّقة، وازدادت الاعتداءات العنصرية مع سقوط اليونان في براثن أزمة مالية عميقة، فقرر فايز المغادرة في مطلع عام 2012، باحثاً، مرة أخرى، عن مكان يبني عليه حياته. ولكنه لم يفلح، فحاول الدخول مجدداً إلى اليونان من تركيا في أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وفور عبوره ومجموعته الحدود، أوقفتْهم الشرطة اليونانية وأعادتهم من حيث أتوا. وقال لي فايز إنهم «لم يطرحوا علينا أية أسئلة. بل أجبرونا، بكل بساطة، على عبور النهر إلى الجهة المقابلة. وضربوا شخصاً حاول المقاومة».

أرواح في خطر

سمعتُ قصصاً مشابهة عديدة. فقوات الشرطة وخفر السواحل اليونانية تعيد اليائسين إلى حيث أتوا عبر الحدود التركية وتسيء معاملتهم وتحرمهم من حقوقهم الأساسية في طلب اللجوء. وهذا يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والأوروبي. كما أن عمليات إعادتهم تُعرِّض حياتهم لخطر أكبر، من قبيل تركهم في عرض البحر بدون مركب ذي محرك.

بيد أن فايز ظل مصراً على إيجاد سبيل لدخول الحصن الأوروبي، وقال لي: «لابد من وجود شيء

© Jodi Hilton/NurPhoto

إلى اليمين: بانتظار أن يبدأ المستقبل: رجل أفغاني وحفيده محتجزان في مركز التوزيع التابع لشرطة الحدود في إلهوفو، بلغاريا، أكتوبر/تشرين الأول 2013.

لي». فذهب هذه المرة شمالاً إلى الحدود التركية مع بلغاريا، حيث التقينا. وسرعان ما اعتقلته الشرطة وأحضرته إلى إلهوفو.

إن بلغاريا غير مستعدة وغير راغبة في استقبال المهاجرين، وهي لذلك لا تعطي أملاً يُذكر لأشخاص مثل فايز. وشأنها شأن اليونان، تسارع إلى إغلاق حدودها بإحكام، وتنفق على ذلك ملايين اليورو بدعم من الاتحاد الأوروبي.

وشأنها شأن اليونان أيضاً، تقوم بلغاريا ببناء سور على طول حدودها مع تركيا. وتبعث الاعتداءات العنصرية الرعب في قلوب الأجانب على نحو متزايد. وثمة قانون جديد الآن يهدد باعتقال اللاجئين ريثما يتم فحص طلباتهم، وهو أمر ربما يستغرق أشهراً.

ساحة المعركة الأحدث للحصن الأوروبي

أصبحت بلغاريا أحدث ساحة معركة للحصن الأوروبي. ففي سائر بلدان أوروبا تُتبَّع السياسات والممارسات نفسها لإبقاء المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء خارج الأسوار، وهو ما يجعل من المستحيل تقريباً دخول هؤلاء إلى أوروبا بصورة شرعية.

إن الانتقال من اليونان إلى بلغاريا، الذي حدث مؤخراً، يعتبر دليلاً آخر على أن هذه المقاربة لا تنجح، وأنها لا تعدو أن تكون نوعاً من دفع المشكلة إلى مواقع مختلفة على الخريطة بدون إيجاد حل لها على الإطلاق.

كما تضطرهم هذه المقاربة إلى البحث عن طرق خطيرة على نحو متزايد. ففي 11 حادثة منفصلة وقعت منذ أغسطس/آب 2012، ورد أن أكثر من 130 لاجئاً، معظمهم سوريون وأفغان، قضوا نحبهم وهم يحاولون الوصول إلى اليونان على ظهر قارب قادمين من تركيا. ونحن نعلم أن مئات الأشخاص يختفون في كل عام في البحر الأبيض المتوسط. ومع ذلك، فإن هناك آخرين يخاطرون بحياتهم أثناء محاولة الوصول إلى إيطاليا في قوارب مهلهلة قادمين من مصر أو ليبيا (أنظر المقال على الصفحة 18).

«كل ما أحتاجه هو مكان أقف فيه، وشخص يفكر بي ولو مرة واحدة».

عودةً إلى إلهوفو، فقد عرف فايز أنه سيهرب مرة أخرى قريباً للخلاص من نظام اللجوء البلغاري السيء، وقال: «أنّى ذهبتُ، فإنني أتعرَّض للمطاردة، حتى أنني أتساءل أحياناً من أين أنا».

وقد صادفتُ العديد من قصص الشجاعة، كقصة فايز، أثناء قيامي ببحوث حول الهجرة في المنطقة. وهي قصص أشخاص فقدوا كل شيء في الحروب ويُعاملون أسوأ معاملة، ولكنهم مع ذلك لا ينحنون أمام المصاعب.

إن باستطاعة بلغاريا أن تساعد هؤلاء الأشخاص، وذلك بتحسين طريقة تسلُّم وفرز طلباتهم بكل بساطة. ويتعين على اليونان أن تضع حداً فورياً لعمليات دفعهم إلى حيث أتوا بصورة خطرة وغير قانونية. كما يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تتقاسم المسؤولية بمساواة أكبر، وتوفير طرق إلى أوروبا للأشخاص اليائسين الفارّين من الحروب.

وعندما ودَّعتُ فايز، لاحظتُ أن عنوان الكتاب الذي كان يقرأه هو «محارب الضوء» لباولوكويلو، الذي يقول في أحد فقراته: «المحارب يجب ألا يطأطئ رأسه، وإلا فإنه يفقد رؤية أفق أحلامه». إنني أفكر بفايز كأحد الذين لا يطأطئون رؤوسهم لأنهم يواصلون الكفاح من أجل الحياة والمستقبل وحقوقهم الإنسانية.

سألت فايز عمَّ إذا كان بحاجة إلى شيء، فردَّ بالقول: «كل ما أحتاجه هو مكان أقف فيه، وشخص يفكر بي ولو مرة واحدة».

بادر إلى التحرك >>>

انضم إلى حملة نداء استغاثة إلى أوروبا. واقرأ المزيد على الصفحة 19.

مناشدات عالمية

أُكتب رسالة .. غيِّر حياة إنسان

إن رسالة منك يمكن أن تحرر سجيناً، أو توقف إعداماً أو تساعد عائلة مفجوعة على تحقيق العدالة.

© US DoD

ناج من التعذيب يدخل عامه الـ 13 معتقلاً بدون محاكمة

الاسم: محمد القحطاني
البلد: الولايات المتحدة الأمريكية

مضى أكثر من 12 عاماً على المواطن السعودي محمد القحطاني وهو في حجز الجيش الأمريكي بدون محاكمة. ففي ديسمبر/كانون الأول 2011، وبعد قضاء 11 يوماً في الحجز الباكستاني، تم تسليمه إلى القوات الأمريكية في أفغانستان. وقد ظل محتجزاً في القاعدة البحرية الأمريكية في خليج غوانتنامو بكوبا منذ 13 فبراير/شباط 2002.

وفي عام 2002 بدأت السلطات الأمريكية بالاشتباه بأن لدى محمد القحطاني معرفة مسبقة بهجمات 11 سبتمبر/أيلول. فوُضع في العزل لمدة ستة أشهر في زنزانة باردة ومضاءة باستمرار بدون التعرض لضوء الشمس لمدة 24 ساعة في اليوم. وأُخضع لأساليب استجواب مختلفة، منها الحرمان من النوم وتشغيل الموسيقى الصاخبة والأنوار الساطعة والأوضاع القاسية واستخدام الكلاب لإثارة الرعب في نفسه والإذلال الجنسي والتعري القسري.

وفي عام 2008 وُجِّهت له اللجنة العسكرية تهماً يعاقب عليها بالإعدام، ولكن تلك التهم سرعان ما أُسقطت. وفي عام 2009 قال الموظف المسؤول: «لقد قمنا بتعذيب القحطاني. وكان التعريف القانوني للتعذيب ينطبق على المعاملة التي تعرَّض لها». بيد أن أحداً لم يُقدَّم إلى ساحة العدالة بسبب ذلك.

وفي يناير/كانون الثاني 2010، صنَّفت إدارة أوباما حالة محمد القحطاني بأنه «أُحيل إلى القضاء»، ولكن لم تتم إعادة اتهامه، ولم يصدر حكم بشأن الطعن القانوني في اعتقاله، الذي قُدم أول مرة في عام 2005. وفي ديسمبر/كانون الأول 2013، أمر قاضٍ فدرالي في الولايات المتحدة بتعليق إجراءات المحكمة لأن محمد القحطاني «لا يزال يبدو غير مؤهل وغير قادر على المساعدة في هذه القضية بصورة فعالة».

رسالتك يمكن أن تساعد على حمايته: يُرجى الدعوة إلى إطلاق سراح محمد القحطاني فوراً وبلا قيد أو شرط، ما لم يتم توجيه تهم له بشكل عاجل وتقديمه إلى محاكمة عادلة أمام محكمة فدرالية، وتقديم المسؤولين عن تعذيبه وإساءة معاملته إلى ساحة العدالة.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد الرئيس أوباما»، وأرسلها إلى العنوان التالي:
President Barack Obama
The White House
1600 Pennsylvania Avenue
Washington, DC 20500, USA

© Amnesty International

الاختفاء القسري لأربعة عشر سجيناً

الأسماء: الخديم ولد السمان، سيدي ولد سيدينا، محمد ولد شبرنو، معروف ولد هيبة، محمد عبدالله ولد أحمدناه ولد محمد سالم، محمد ولد عبدو، عبدالرحمن ولد أرده، محمد ولد شيبه، عمار ولد محمد صالح، التقي ولد يوسف، سالم ولد حمد، الطيب ولد السالك، محمد محمود ولد السبتي، دحود ولد السبتي، ومحمد خالد.
البلد: موريتانيا

في 23 مايو/أيار 2011 اختفى قسراً أربعة عشر رجلاً ممن أُدينوا بتهم ذات صلة بالإرهاب وسُجنوا في العاصمة الموريتانية نواكشوط. (اثنتان من أقربائهم تظهران في الصورة أعلاه). وكان ستة منهم على الأقل قد قالوا لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا قد تعرضوا للتعذيب وحُرموا من الاتصال بمحاميهم ورؤية عائلاتهم ومراجعة الأطباء.

وفي الساعة الثالثة صباحاً، ورد أن رجال شرطة، كانوا يُخفون وجوههم، حضروا إلى السجن وبحوزتهم قائمة بالأسماء. وقال أحد النزلاء لمنظمة العفو الدولية إنهم: «نادوا على الأسماء وطلبوا من السجناء مرافقتهم. ولم يعرف أحد ما كان يجري». ثم اقتادت الشرطة العسكرية أولئك الرجال الأربعة عشر.

وبعد شهر أُعيدت المتعلقات الشخصية للسجناء، ومنها فرشات وكتب وملابس، إلى عائلاتهم بدون إعطاء أي تفسير. وفي الوقت الذي تسلَّمت فيه عائلات المعتقلين رسائل من أبنائها مؤخراً، وبعد مرور سنتين من الصمت، فإن السلطات لا تزال ترفض الإفصاح عن مكان وجود المعتقلين وسبب نقلهم. وقد قابل غاتين موتو، الباحث في منظمة العفو الدولية، عائلاتهم، وقال: «لقد كانوا محطمين، وكان العديد منهم يجدون صعوبة في الكلام. لقد كانوا منزعجين للغاية».

رسالتك يمكن أن تساعد على حماية الرجال الأربعة عشر: يرجى حث الرئيس على كشف النقاب عن أماكن وجود الرجال الأربعة عشر، والسماح لهم برؤية عائلاتهم والاتصال بمحاميهم والحصول على المعالجة الطبية إذا كانوا بحاجة إليها.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد الرئيس»، وأرسلها إلى العنوان الآتي:
اللواء محمد ولد عبدالعزيز،
رئيس جمهورية موريتانيا الإسلامية
سكرتير الرئيس، رئاسة الجمهورية،
BP 184 نواكشوط، موريتانيا

© Private

مخاوف على صحة شاعرة

الاسم: ليو شيا
البلد: الصين

أُصيبت الشاعرة والفنانة ليو شيا (أعلى اليمين) بنوبة قلبية في يناير/كانون الثاني، وتم تشخيص الحالة بأنها مشكلة في القلب. وقد مُنعت من تلقِّي المعالجة التي تحتاجها في المستشفى، ونحن قلقون على صحتها الجسدية والعقلية على نحو متزايد. وبالإضافة إلى معاناتها من مشكلة القلب، فإننا نعتقد أنها تعاني أيضاً من اكتئاب حاد.

ويُذكر أن ليو شيا قيد الإقامة الجبرية في منزلها منذ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2010. وفي اليوم نفسه، نال زوجها المسجون ليو شياوبو جائزة نوبل للسلام على عمله من أجل حقوق الإنسان. وبعد ساعات من إعلان الفوز، صادرت الشرطة هاتف ليو شيا. ونقلتها إلى إقليم لياوننغ لزيارة زوجها في السجن. وفي وقت لاحق، نشرت ليو شيا تغريدة قالت فيها إن ليو شياوبو أجهش بالبكاء عند سماع الخبر.

وأعاد أفراد الشرطة ليو شيا إلى بكين في اليوم نفسه. ومنذ ذلك الوقت ما برحت حبيسة منزلها؛ فهي ممنوعة من الخروج منه، ولا يُسمح لها باستقبال الزوار.

رسالتك يمكن أن تُحدث فرقاً: في 1 أبريل/نيسان ستبلغ ليو شياو الثالثة والخمسين من العمر. يرجى إرسال رسائل تهنئة بمناسبة عيد ميلادها، ودعماً لها، بواسطة الرابط:
http://messagesforliuxia.tumblr.com

كما يرجى دعوة السلطات الصينية إلى ضمان السماح لها بتلقي المعالجة الطبية التي تحتاجها فوراً، ورفع كافة القيود المفروضة على حريتها في التنقل والتعبير.

إبدأ رسالتك بعبارة «فخامة الرئيس»، وأرسلها إلى الرئيس شي جنبنغ على العنوان الآتي:
President Xi Jinping,
The State Council General Office,
2 Fuyoujie, Xichengqu,
Beijingshi 100017,
People's Republic of China

الحكم على مراهقيْن محتجيْن بالسجن 10 سنوات

الأسماء: جهاد صادق عزيز سلمان، وإبراهيم أحمد رضي المقداد
البلد: البحرين

في 23 يوليو/تموز 2012 قُبض على جهاد (إلى اليسار) وإبراهيم (إلى اليمين)، وكلاهما في الخامسة عشرة من العمر، خلال احتجاج مناهض للحكومة في العاصمة البحرينية المنامة. ولم يُسمح لهما بالتحدث إلى عائلتيهما أو محاميهما لمدة 48 ساعة بعد ذلك، وتم استجوابهما بدون حضور محامين.

فيما بعد أخبر جهاد عائلته بأنه تعرَّض للضرب بمسدس أثناء نقله إلى مركز الشرطة. وقال إبراهيم إنه تعرض للضرب كذلك. وذكر كلاهما أنهما أُرغما على التوقيع على «اعترافات» بدون حضور محاميهما أو أحد أفراد عائلتيهما. وقد احتُجزا في سجن البالغين منذ 24 يوليو/تموز.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2012 بدأت محاكمتهما – إلى جانب معتقلين بالغين كذلك. وحُكم على الصبيين بالسجن لمدة 10 سنوات في أبريل/نيسان 2013. ولم يُسمح لأفراد عائلتيهما بدخول قاعة المحكمة لسماع الحكم. ونُقلا إلى سجن آخر للبالغين في المساء نفسه. وفي سبتمبر/أيلول 2013 أيَّدت محكمة الاستئناف كلا الحكمين الصادرين بحقهما.

وفي 14 مايو/أيار 2013، نشب شجار في زنزانة جهاد وإبراهيم. وقال السجين نبيل رجب، وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، إنه رأى حراس السجن ينهالون بالضرب على عدد من الشباب. ثم وُضع جهاد مع 13 شخصاً آخر في الحبس الانفرادي وحُرموا من زيارات عائلاتهم. وفيما بعد أخبر جهاد عائلته بأنه أُعيد مع الآخرين إلى زنازينهم المعتادة.

رسالتك يمكن أن تساعد على حمايتهما: يرجى الطلب من السلطات البحرينية إلغاء إدانة الصبيين لأنهما حوكما كبالغيْن على الرغم من أنهما دون سن الثامنة عشرة. كما يرجى المطالبة بنقلهما إلى سجن الأحداث إلى حين إعادة محاكمتهما في محكمة للأحداث، وحمايتهما من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

إبدأ رسالتك بعبارة «معالي الوزير»، وارسلها إلى العنوان التالي: وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف الشيخ خالد بن علي آل خليفة
ص.ب 450، المنامة، البحرين

فاكس: +973 1753 6343/+973 1753 1284
تويتر: Twitter: @Khaled_Bin_Ali
بريد إلكتروني: minister@justice.gov.bh

سياسي يقبع في السجن بتهم ملفقة

الاسم: ميكالاو ستاتكيفيتش
البلد: بيلاروس

وقف ميكالاو ستاتكيفيتش ضد النظام الحالي في بيلاروس بالترشح لمنصب الرئيس في انتخابات عام 2010. وفي مايو/أيار 2011، حُكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات مع الأشغال الشاقة بتهمة «تنظيم اضطرابات جماهيرية». ولا يزال ميكالاو يقبع خلف قضبان السجن.

بعد العمل في مَنشرة خشب في المستعمرة العقابية رقم 17، نُقل ميكالاو إلى نظام أشد صرامة في السجن رقم 4 في يناير/كانون الثاني 2012 بسبب مخالفة القواعد بحسب ما زُعم. وفي غضون شهر، ذكر مدير السجن أن ميكالاو أظهر ميولاً انتحارية، ولكن ليس ثمة دليل يدعم هذا الزعم. ويخشى ميكالاو وعائلته أن تكون سلطات السجن تمهِّد لاستخدام ذلك الزعم كمبرر إذا ما حدث له مكروه في السجن.

ولا يُسمح لزوجته مارينا آداموفيتش بزيارته إلا لمدة أربع ساعات في السنة فقط، وبالتحدث معه هاتفياً مرة واحدة في الشهر. وقالت لنا مارينا: «مع أنني في حالة انتظار دائم لمكالماته، فإن تلك المكالمات تأتي دائماً بشكل غير متوقع. وفيها يحاول أن يخبرني بأنه بخير أو أن يوصل لي معلومة مهمة بالنسبة لسجناء آخرين. إن الحالة أشبه ببحر من العواطف والفرح الغامر».

أرسل إلى ميكالاو رسالة تضامنية باللغة البيلاروسية أو الروسية أو بلغتك الخاصة. ويمكنك أن تقول شيئاً كهذا: حافظ على معنويات عالية؛ فنحن نفكر بك.

يرجى إرسال الرسائل والبطاقات إلى ميكالاو ستاتكيفيتش على العنوان الآتي:
Mykalau Statkevich,
Prison No.4,
99a Krupskaya Street,
Mahiliou,
212011 Belarus

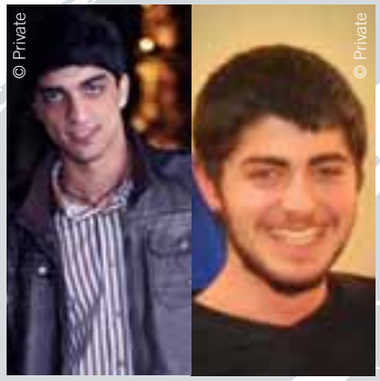

نشطاء شباب تعرَّضوا للاعتقال والضرب

الأسماء: بختيار غولييف، محمد عزيزوف وشاهين نوفروزلو
البلد: أذربيجان

في مارس/آذار 2013 قُبض على بختيار غولييف (الصورة إلى اليسار)، ومحمد عزيزوف (إلى اليمين) وشاهين نوفروزلو، وهو صبي في السابعة عشرة من العمر، عقب قيامهم بتنظيم احتجاجات مناهضة للحكومة. وقد اعتقلهم أفراد الشرطة واتهموهم بحيازة مخدرات وأسلحة بصورة غير قانونية. وقامت الشرطة فيما بعد بتفتيش منازلهم وادعت أنها عثرت على مخدرات وزجاجات حارقة غير قانونية. ولكن أقرباءهم يصرُّون على أن الشرطة قامت بدسّ تلك المواد في منازلهم.

في سبتمبر/أيلول 2013 وُجهت تهم إلى بختيار ومحمد وشاهين وخمسة آخرين من أعضاء منظمة «نداء» – وهي منظمة شبابية تناضل من أجل الإصلاح السياسي والاجتماعي. واشتملت تلك التهم على التخطيط لتنظيم أعمال مخلّة بالنظام العام، واعتزام استخدام زجاجات حارقة أثناء احتجاج في 10 مارس/آذار 2013. بيد أن تلك المسيرة مضت قُدماً بشكل سلمي إلى أن استخدمت الشرطة القوة لفضّها. وقالت جماعات محلية لحقوق الإنسان إنه قُبض على أكثر من 90 بالمئة من أصل نحو 1,000 متظاهر وأُسيئت معاملتهم فيما بعد.

وقال شاهين وبختيار ومحمد إنهم تعرضوا للضرب خلال استجوابهم في البداية، وإن شهاداتهم انتُزعت منهم نتيجة لإساءة معاملتهم جسدياً والضغط عليهم نفسياً. وذكر شاهين – الذي كان حَدثاً في وقت القبض عليه – اسم الشخص الذي ضربه وقال: «عندما تم استجوابي لم يكن والداي حاضريْن معي. وقد تعرضتُ للضرب وكُسرت أربعة من أسناني».

رسالتك يمكن أن تحقق لهم الحرية والعدالة: يرجى دعوة السلطات إلى إطلاق سراح النشطاء الشباب الثمانية فوراً وبلا قيد أو شرط، لأنهم سجناء رأي اعتُقلوا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع والاشتراك في الجمعيات، ليس إلا. ويتعين على السلطات أن تصدر أمراً بإجراء تحقيق عاجل ومحايد وفعال في جميع مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة.

إبدأ رسالتك بعبارة: «السيد الرئيس»، وارسلها إلى الرئيس إلهام عليف على العنوان التالي:
President Ilham Aliyev, Office of the President of the Republic of Azerbaijan, 18 Istiqlaliyyat Street, Baku AZ1066, Azerbaijan

أبطال حقوق الإنسان العظام

© Christian Ouedraogo

© Amnesty International

القلم ولوحة المفاتيح أمضى من حد السيف!

مع إطلاق سراح سجينيْن وإرسال 2.3 مليون رسالة من نحو 80 بلداً، كانت حملة الكتابة من أجل الحقوق الحملة العالمية الأكثر نجاحاً لكتابة الرسائل على الإطلاق. لقد تحوَّل مئات الآلاف من الأشخاص العاديين إلى أبطال عظام لحقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول 2013.

معاً ذَرعْنا شوارع روسيا الماطرة بالتجمعات السريعة المفاجئة وجمعنا التواقيع، في الوقت الذي كنا نشارك في سباقات فعلية في غينيا. صدَحنا بالأغاني من شغاف قلوبنا في الحفلات الموسيقية في البرازيل، ورفعنا أصواتنا في الاجتماعات الحكومية، وأدَّينا عروضاً عامة في إسرائيل، وقمنا بتسليط الأضواء المدهشة على المباني في كل من اسطنبول وباريس وأمستردام.

كما أنجزنا 2.3 مليون رسالة عادية ورسالة إلكترونية وفاكس وتغريدة وتوقيع على العرائض. وقد احتفلنا عندما وردت الأخبار السارة عن إطلاق سراح اثنين من السجناء الذين أبرزناهم في حملتنا – وهما الناشطة الكمبودية في مجال حقوق السكن يورم بوفا، وسجين الرأي الروسي فلاديمير أكيمنكوف. إن الأشخاص والمجتمعات الذين أبرزناهم في حملتنا هم الأبطال العظام الحقيقيون في هذه الفعالية، الذين يقفون في الجبهة الأمامية للكفاح من أجل حقوق الإنسان.

ومعاً أظهرنا للعالم مرة أخرى أن القلم ولوحة المفاتيح أمضى من حد السيف. وسنكرر القيام بالفعالية نفسها في ديسمبر/كانون الأول. وإلى ذلك الحين، إبقوا معنا وحافظوا على جذوة النضال من أجل حقوق الإنسان.

© Amnesty International

توحيد طاقاتنا

غريغوري كولي موكيت محام من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهو أحد الأعضاء الدوليين الأكثر نشاطاً في منظمة العفو الدولية (أنظر المربع إلى اليسار). وقد تمخضت الفعاليات التي نظَّمها في سياق حملة الكتابة من أجل الحقوق عن 1,800 رسالة وتوقيع.

وقال لنا كولي: «أردتُ أن يشارك الآخرون في جمهورية الكونغو الديمقراطية في حملة الكتابة من أجل الحقوق من أجل الدفاع عن الأشخاص المعرضين للخطر من خلال القوة التي تتمتع بها الرسالة وممارسة الضغط على الحكومات. وأريد أن أزيد عدد أعضاء منظمة العفو الدولية في بلدنا؛ فكلما ازداد عددنا أصبح بإمكاننا الدفاع عن حقوق الإنسان على نحو أفضل».

«لقد قمتُ بتنظيم خمس جلسات مناقشة في الكليات الجامعية والمدارس الثانوية في لوبمباشي بكاتنغا في ديسمبر/كانون الأول 2013. وتحدثتُ فيها عن عمل منظمة العفو الدولية وصلاحياتها وتاريخها وحملة الكتابة من أجل الحقوق والنتائج التي تمخضت عنها.

«شعرتُ بالسعادة لأنني مَنحت فرصة لدعوة الآخرين إلى توحيد طاقاتنا لمصلحة أشخاص لا نعرفهم. ولهذا أعتبر أن وجودي في منظمة العفو الدولية يعني لي الشيء الأخير.

«أما الفعالية الأكثر نجاحاً فقد أُقيمت في المدرسة الثانوية لتقانة المعلومات في لوبمباشي، حيث شارك فيها 244 طالباً. وقد طلبنا من كل شخص أن يكتب رسالة تضامن إلى أربعة أشخاص معرضين للخطر في نيجيريا وإثيوبيا وتونس والأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد كان الجو الذي ساد الفعالية ودياً. وعلى الرغم من أنني أعيش في مكان بعيد عن الضحايا، فقد شعرتُ بأنني قريب منهم.

«إن العديد من الناس لا يعرفون منظمة العفو الدولية جيداً. وينبغي أن يستمر عملنا في مجال التوعية من خلال التربية على حقوق الإنسان. وإنني على ثقة بأن الأيام القادمة ستشهد حماسة أشد لحماية حقوق الإنسان.

«إن ما جذبني لمنظمة العفو الدولية هو سمعتها والفرصة التي تتيحها للمرء للانضمام إلى حركة تضمُّ مئات الآلاف من النشطاء. وهي تقوم بتوحيد طاقات الرجال والنساء من شتى المشارب. أعتقد أن حقوق الإنسان يجب أن تحظى بالحماية على المستوى الدولي – ولا يمكن أن يتم ذلك في الفراغ».

© Pierre Huault

© Amnesty International

© Amnesty International

© AF Rodrigues/Amnesty International

من أعلى اليمين بعكس اتجاه عقارب الساعة: فعاليات الكتابة من أجل الحقوق 2013 في كل من تايوان، بوركينا فاسو، فرنسا، غينيا، الجزائر، ومنغوليا؛ رسالة من تايلند إلى الناجية من التعذيب مريام لوبيز في المكسيك؛ رقص في البرازيل؛ وإضاءة مشاعل في شيلي.

© Amnesty International

© Amnesty International

انضمْ إلينا! >>>

إن الأشخاص الذين ينتمون إلى بلدان ليس فيها مكاتب لمنظمة العفو الدولية يمكنهم أن ينضموا إلى الحركة التي تنمو بسرعة بأن يصبحوا أعضاء دوليين. فلدى المنظمة حالياً 70,000 عضو دولي في أكثر من 120 بلداً حول العالم. وهؤلاء يشاركون في حملاتنا العالمية ويتعلمون عن حقوق الإنسان ويتطوعون لقيادة حملات المنظمة في مجتمعاتهم الخاصة (اقرأ قصة غريغوري إلى اليمين).

انضمْ إلينا! يمكنك الاتصال بمكتب المنظمة في بلدك، أو أن تصبح عضواً دولياً على الرابط: www.amnesty.org/en/join

© Amnesty International

جسدك
حقوقك
حياتك

#MYBODYMYRIGHTS

منظمة العفو الدولية